المِحور الحادي عشر

علاقات العِراق الدوليّة 2022

أ. م. د. مروان سالم العلي(*)

تمهيد

يُعد العِراق مِن المُحركين الأَساسيين لتوجهات الدول الاستراتيجيّة في العالم سواء إقليمياً أَم دولياً، لأَسباب تتعلق بِما يمتلكه مِن عوامل جذب ماديّة ومعنويّة. فالدول الكُبرى كانت على مرِّ السنين توظف إِمكانياتها السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة في سبيل استِمرار التوجه نحو العِراق الذي أَصبح عامل مؤثر في استمرار هيمنتها وتفوقها عالمياً، فقد أَضحى أَغلب الفاعلين الدوليين في العالم مِن دول وشركات ومُنظمات إقليميّة ودوليّة تعطي للعِراق أَهميةً كُبرى. هذه الأَهميّة والوزن النسبي تجعل تطور علاقاتهِ في حالة حِراك متواتر وسريع، يُمارس مِن قِبل الفاعلين الدوليين انطِلاقاً مِن المُرتكزات الماديّة والمعنويّة التي تؤثر في أَهمية الدولة الاستراتيجيّة إقليمياً ودولياً. غير ان هذا الوزن النسبي يختلف مِن حيثُ المُعطيات وتوظيفها للتأَثر في علاقات العِراق الدوليّة، وهذا أَدخل علاقات العِراق الدوليّة في إِطار الضغط الدولي والإِقليمي، الأَمر الذي يعني ان مُجريات التنافُس والصِراع مُستمرة في المنطقة، والعِراق لا يزال في حاجة إِلى بِناء دولته الوطنيّة القادِرة على إِقامة علاقات تتسم بقدر مِن التكافؤ مع الاخرين، وصولاً إِلى التكافؤ المطلوب مع القوى الإِقليميّة واحتِرام سيادته الوطنية ومِن ثُم أَداء دور دولي مُستحق ومُتسق مع إِمكاناته الفعلية. وفي هذا الإِطار لا بُد مِن تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقة لا يمكن تجنبُها في المُستقبل المنظور. ليس بين العِراق والولايات المُتحدة فحسب، بل بين دول المنطقة أَيضاً، وتكون المصالح الوطنية أَساس مُهِم في تعامُلاته الخارجيّة. التي سنبحثها في هذا المحور.

وتتمثل أَهم المُتغيرات الخارجية المؤثرة في الساحة السياسية العراقية خِلال عام 2022 بالآتي:

- عدد مِن الأَحداث والأَزمات طغت على المشهد العِراقي في عام 2022، التي ارتقت بحدتها مستويات غير مسبوقة.
- وقع العراق والولايات المُتحدة الأَمريكيّة، الاتفاق التنفيذي لِمنحة أَهداف التنمية المستدامة المُقدمة للعِراق لدعم الجهود التنمويّة، المُتضمن العمل على إِصلاح القطاعات الاقتصاديّة والماليّة والخدميّة

(*) أَستاذ الاستراتيجية والعلاقات الدولية المُساعد جامِعة الموصل، كُلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية.

ومُعالجة الفقر والبطالة، على وفق اولويات مُحدَّدة، تتيح للحكومة إمكانيَّة مُعالجة هذه الملفات والنهوض بالواقع الخدمي في انحاء العِراق كافة.

- تأكيد الشراكة الاستراتيجيّة العراقيّة الأمريكيّة بعد إعلان الولايات المُتحدة الأمريكيّة انتِهاء مُهمتها القتاليّة في العِراق في كانون الاول/ديسمبر2021، وانتِقال العلاقة الأمنيّة إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمُساعدات المُختلفة، وتبادُل المعلومات الاستخباراتية لدعم القوات الأمنيّة في الوقت التي تقود فيه الحكومة القِتال ضد عصابات داعش الإرهابيّة.
- ان قانون تجريم التطبيع مع الاحتِلال الإسرائيلي الذي أقره البرلمان في 26 أيار/مايو 2022، أثر في طبيعة العلاقة مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة. إذ عبّرت الأَخيرة عن انزعاجها الشديد مِن تمرير البرلمان العِراقي لتشريع يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل.
- أَسهمت الوساطة العراقيّة إلى حدٍ كبير في ترطيب الأَجواء وتجاوز الخِلافات الإيرانيّة السعوديّة التي عانت مِنها المنطقة كثيراً. فتلك الوساطة اسهمت عن توقيع مُذكرة تفاهم بين البلدين مِن عشر نقاط تشمل فتح قنصليتي البلدين في جدّة ومشهد، والتفاهم لحل الأَزمة اليمنيّة ومسألة الحُجاج الإيرانيين، والتعاون في مجالات التجارة ومُكافحة الجريمة والإرهاب، وتفاهمات حول الأوضاع في لُبنان وسوريا، وتحقيق الأمن والإستقرار في الخليج، ما يُمثل انفراجة كبيرة في الأَزمة بين البلدين.
- أَعطت زيارة السوداني للأَردن كأولى جولاته الخارجيّة، العديد مِن الرسائل يأَتي في مُقدِمتها استِعداد الحكومة الجديدة للتقارُب مع المُحيط العربي، وإقامة علاقات خارجيّة متوازِنة مع الأَطراف كافة، وهي ليست مع مِحور ضد مِحور آخر. فضلاً عن انّها تُريد بِناء علاقات مع الجميع وفق المصالح العُليا للعِراق، كما جاءت الزيارة لتعزيز التقارُب الجديد بين الأَردن والعِراق ومصر، في إِطار التعاون الثُلاثي، الذي يسعى لرص الصفوف، بعيداً عن التجاذُبات الإقليميّة الحالية.
- يعد البيان الرسمي الذي أَصدره مجلس الأمن بشأن الهجوم التُركي الذي وقع في قضاء زاخو في مُحافظة دهوك بكُردستان في تموز/يوليو 2022، بدعمه للحكومة العراقيّة في التحقيقات بشأن الهجوم، والتأَكيد على دعم استِقلال وسيادة ووحدة الأَراضي العراقيّة، والعمليّة الديمقراطية والازدهار في البلد، هو الاول مِن نوعه في سياق سلسلة الانتِهاكات التُركية لسيادة وأَمن العراق، فهذا البيان يدعم موقف الحكومة ويضع إجراءات النظر بالاعتداء على السيادة الوطنية في سياق جديد.
- استضافت مدينة العقبة الأَردنيّة في آذار/مارس 2022 قمةً أو لقاءً رُباعياً تشاورياً ضم قادة الأَردن والعِراق ومصر والإمارات، تناول سُبل تعزيز علاقات التعاون المُشترك بين الدول الأَربع في مُختلف الاصعدة، خاصّة التجارية والاقتصاديّة وزيادة التبادُل التجاري وبِما يُحقق مصالح الشعوب الشقيقة في الازدهار والتنمية..
- يلفت بعض الكُتاب إلى ان العِراق أَمام استَحقاقات كبيرة ومهمّة على مستوى صناعة القرار السياسي

والحكومي وطبيعة التعامُل مع التكليف بمهام مسؤوليات إدارة الدولة. فمع نهاية العام 2022، يتطلع العراقيون لإنهاء وجود بؤر الإرهاب في البِلاد، لاسيما بعد الانتصارات التي حققتها القوات الأمنيّة ضد الخلايا النائمة، فضلاً عن العمليات النوعية التي نفذت بحق المطلوبين للقضاء.

وللوقوف على تِلك المُتغيرات وغيرها كثير، تم تقسيم هذا التقرير على ثلاث فقرات رئيسة جاءت على النحو الآتي:

علاقة العِراق مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة

حكمت العلاقات العراقيّة الأمريكيّة ثوابت التفكير الاستراتيجي وديناميكية إحلال الأَهداف التي دفعت بالولايات المُتحدة إلى الاحتِلال. وبشكلٍ عام يبدو ان الاستراتيجيّة الأمريكيّة تِجاه مُحيط العِراق الإقليمي لا تخرج عن ست ثوابت مُتصِلة بالدرجة الأَساس بالبقاء الأَمريكي طويل الأَمد، والسيطرة على مصادر الطاقة وقوس النفط المُمتد مِن الخليج حتى بحر قزوين، وما يعنيه ذلك مِن التحكُّم بمصادر الطاقة وحاجات الدول الكُبرى مِن النفط والغاز وما يتبع ذلك مِن تأَثير في استراتيجياتها الدوليّة، والمُحافظة على أَمن الكيان الإسرائيلي، ومنع أَي قوة إقليمية في الشرق الأَوسط مِن امتِلاك أَسلِحة الدمار الشامل، وإثبات القدرة الأَمريكيّة حيال التعامُل مع مُعطيات الواقع الإقليمي[1].

وبالإمكان إيجاز أَبرز مُتغيرات العلاقات العراقيّة الأمريكيّة في عام2022 وفق النقاط الآتية:

التعاون الاقتصادي

أَستقبل نائب رئيس الوزراء وزير الخارجيّة فؤاد حسين، الأَحد المُوافق 13 تشرين الثاني/نوفمبر2022، سفيرة الولايات المُتحدة الأمريكيّة أَلينا رومانسكي. وجرى خِلال اللقاء استِعراض سير العلاقات الثنائيّة بين بغداد وواشنطن، وسُبُل تعزيزها بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين، وناقشا الاتفاق الناتج عن الحِوار الاستراتيجي بين البلدين وخاصّة في المجال الاقتصادي والتجاري. وأَكَّد الوزير على ضرورة التعاون الدوليّ والإقليميّ المُشترَك لمُواجهة التحديات العالمية الآنية، وأَبرزها مواصلة مُكافحة الإرهاب والتطرف، ومُعالجة التقلبات الاقتصاديّة والأَزمات الصحيّة، ومُواجهة التغيرات المناخيّة الحادة التي تُمثل خطراً يهدد الجميع، وأَكدت رومانسكي دعم بِلادها المُتواصِل للعِراق في مُختلِف المجالات خصوصاً في مجال الحرب ضد عصابات داعش الإرهابيّة، والتغيرات المناخية[2].

(1) مروان سالم علي، علاقات العِراق الدولية2021، في: حسن لطيف الزبُيدي وأَحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (مُحررون)، العِراق 2021: التقرير الاستراتيجي، مركز الرافدين للحِوار، النجف الأَشرف، 2022، ص298.

(2) جمهورية العِراق، وزارة الخارجية، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجيّة يستقبل السفيرة الأَمريكية لدى العراق ويبحثان سير العلاقات الثُنائية بين بغداد وواشنطن، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq/2022/11/13?p=34782

وبرعاية السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط الدكتور محمد علي تميم، وقع العِراق والولايات المُتحدة الأمريكيّة، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الاتفاق التنفيذي لِمنحة أَهداف التنمية المستدامة المُقدمة للعِراق لدعم الجهود التنمويّة. ووقع الاتفاق عن الجانب العِراقي وكيل وزارة التخطيط الدكتور ماهر حماد جوهان، فيما وقّعته عن الجانب الأَمريكي رئيس بعثة الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة السيدة جون كارديناس[1]. مُشيراً إلى ان «الخطّة الواعِدة تضمنت العمل على إصلاح القطاعات الاقتصاديّة والماليّة والخدميّة ومُعالجة الفقر والبطالة، وفق اولويات مُحدَّدة، تتيح للحكومة إِمكانيّة مُعالجة هذه الملفات والنهوض بالواقع الخدمي في انحاء العِراق كافة. وفي كلِمة له خِلال رعايته لمراسيم توقيع الاتفاق، عبر وزير التخطيط عن الرغبة الجادّة والكبيرة في مواصلة الشراكة والتعاون مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة من أَجل تحقيق أَهداف التنمية المُستدامة، وتحسين مستوى الاداء وإِرساء مبادئ الحكُم الرشيد، قائلاً اننا نلتقي اليوم لنمضي قدُماً باتجاه دعم مسارات التنمية وفقاً لرؤَية العِراق 2030، بعد ان شهدت العلاقات العراقيّة–الأمريكيّة الكثير مِن التطور القائم على أَساس المصالح المُشتركة في الكثير مِن المجالات وفي المُقدِمة مِنها المجالات الاقتصاديّة[2].

أَي ان توقيع الاتفاق التنفيذي، سيكون سارياً لِمدّة خمس سنوات ابتِداءً مِن تاريخ التوقيع، ويأَتي في إِطار الاتفاق الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين العِراق والولايات المُتحدة الأمريكيّة، وكذلك وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين.

وأَكد ان هده المنِحة، ستكون داعِمةً لتحقيق نمو اقتصادي مُتسارع وشامل، ومن ثمّ الإِسهام في إعادة ترميم وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة، وهذا الذي نعمل عليه مِن خِلال التعاون المُشترك بِما يفضي إلى تلبية

(1) جمهورية العِراق، وزارة التخطيط العِراقية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mop.gov.iq/archives/6825

(2) وسام الملا (وكالة الانباء العراقية)، العِراق والولايات المُتحدة يوقعان الاتفاق التنفيذي لمنحة الأَهداف الإِنمائية، وكال تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)مُتاح على الرابط الآتي: https://www.ina.iq/23-11-2022

احتياجات الفئات السكانيّة الضعيفة ومُعالجة نتائج وتداعيات الحرب ضد الإرهاب والتغيرات المناخيّة. مُضيفاً ان هذا الاتفاق سيكون سارياً لِمدّة خمس سنوات اعتِباراً مِن تاريخ التوقيع، وسيسهم في التخفيف مِن وطأة التطرف بِمُختلف أشكاله. واتخذت وزارة التخطيط خطوات جادة لِمُعالجة المُشكِلات التي تواجه المشاريع التنموية، ونعول على التعاون المُشترك مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة في دعم هذه التوجهات التي نُريد مِن خِلالها تطوير القطاعات الاقتصاديّة التشابُكية[1].

مِن جانبها قالت سفيرة الولايات المُتحدة الأمريكيّة الينا رومانوسكي التي حضرت مراسيم التوقيع، ان هذه الإتفاقيّة تُعدّ اول اتفاقية تنفيذية للتنمية وتوطيد العلاقات الثُنائية وتعزيز الشراكة الثُنائية بين البلدين الصديقين، وأشارت إلى ان الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة استِثمرت مِنذُ عام 2012 أكثر مِن (172) مليون دولار لتحسين الخدمات الأساسيّة، وتعزيز شفافيّة الميزانيّة وتحسين الاستِجابة وفعالية الحكومة في تلبية احتياجات الخدمات العامّة. وأضافت «ان الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة تلتزم مِن خِلال هذه الإتفاقيّة بتقديم مبلغ يقرب مِن (550) مليون دولار للسنوات الخمس المُقبِلة، لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة ثقة المواطنين ومُشاركتهم في الحكُم الديمقراطي وتلبية احتياجات السُكان المُهمشين ومُعالجة أثار التغير المناخي، مؤكدةً ان هذا الاتفاق سيتيح لوزارة التخطيط والوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة وضع الخطط وتحديد الاولويات وضمان التأثير الطويل المدى لأنشطتنا في المُساعدة الانمائية للبِلاد»[2].

(1) شفق نيوز، بغداد وواشنطن تبرمان اتفاقاً تنفيذياً لمنحة أمريكية تدعم التنمية بالعراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://shafaq.com/ar/23-11-2022

(2) جمهورية العِراق، وزارة التخطيط العِراقية، تعاون عِراقي- أمريكي لتحسين مستوى أداء المؤسسات وإرساء مبادئ الحكُم الرشيد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mop.gov.iq/archives/8818

التعاون الأمني: تأكيد الشراكة الاستراتيجيّة

قامت مُساعِدة وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي، الدكتورة سيليست والاندر، بزيارة بغداد في يوم 20 أيلول/سبتمبر 2022 للتواصل مع كِبار القادة العِراقيين وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق السيد جمعة عناد سعدون والسيد رئيس الأركان الفريق اول الركن عبد الأمير يار الله ومُستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي في بغداد، وشددت معهم على الشراكة طويلة الأمد بين الولايات المُتحدة والعِراق في مجال الدِفاع. واستناداً إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008[1] تبقى الولايات المُتحدة مُلتزمة بتعزيز القدرات الدفاعيّة وتقديم المُساعدة الأمنيّة كجزء مِن تعاون أوسع بِما يعود بالنفع على جميع العراقيين وتعزيز سيادة البلد واستقراره وأَمنه. وأَكدت الولايات المُتحدة انتقال المهمّة بالشراكة مع حكومة العِراق لدعم القوات الأمنيّة مِن خِلال التدريب والاستِشارات، وتقديم المُساعدات المُختلفة وتبادُل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الذي تقود فيه الحكومة القِتال ضد عصابات داعش الإرهابيّة. ولقد غادرت القوات الأمريكيّة ذات الدور القتالي العِراقي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2021، بينما بقيت القوات المُكلفة بمُهمات تقديم الاستِشارات والمُساعدة والتمكين بدعوة مِن الحكومة العراقيّة. ومِن جهتهم أَكد القادة التزامهم المُتبادل بِبناء القدرة العملياتيّة للقوات الأمنيّة، وقوات البيشمركة بهدف مواصلة عمليات مُكافحة الإرهاب لضمان الهزيمة الدائمة لداعش. وتم مُناقشة فرص توسيع التعاون الدفاعي بين الولايات المُتحدة والعِراق بِما لا يقتصر فقط على عمليات مُكافحة الإرهاب وذلك لمواجهة التهديدات الناشئة وزيادة التعاون والعمل البيني المُتبادل[2].

أ. تجديد مُذكرة التفاهم بين وزارة الدِفاع الأمريكيّة وحكومة إقليم كُردستان

في21 أَيلول/سبتمبر2022، وقعت مُساعدة وزير الدفاع الأَمريكي سيليست والاندر ووزير شؤَون البيشمركة في حكومة إقليم كُردستان شورش إسماعيل عبد الله مُذكِرة تفاهم مُتجددة بين وزارة الدفاع الأمريكيّة ووزارة شؤَون البيشمركة، بهدف مواصلة دعم قوات البيشمركة بعمليات هزيمة داعش. تم توقيع مُذكرة التفاهم هذه لأول مرة في عام 2016، والتي تعكس بدورها التعاون الطويل الأَمد بين الولايات المتحدة وإقليم كُردستان، والتزامهم المُشترك بهزيمة داعش. ومِن خِلال هذه المُذكِرة، تؤَكد الولايات المُتحدة مِن جديد التزامها بدعم مُساهمات قوات البيشمركة كعنصر مِن عناصر قوات الأمن العراقيّة في عمليات هزيمة داعش. مُذكرة التفاهم هذه تُسلط الضوء على التقدُم المُنجز في الإصلاحات المؤسسية المهمة، والتزام وزارة شؤون البيشمركة بإجراء إصلاحات إضافية لتعزيز احتراف قواتها. تقف الولايات المُتحدة إلى جانب شعب العِراق، بِما في ذلك شعب إقليم كُردستان، وهم يبنون عِراقاً قوياً ومُستقراً وذو سيادة. وقد تمت مراسم التوقيع تحت رعاية رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني وبحضور رئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني ونائب رئيس الوزراء قباد طالباني، وذلك تأَكيداً بإلتزام حكومة

(1) حول تِلك الاتفاقية يُنظر: اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العِراق والولايات المُتحدة الأمريكية لعام2008.

(2) السفارة الأَمريكية والقنصليات في العِراق، زيارة مُساعدة وزير الدفاع الأَمريكي إلى العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://iq.usembassy.gov/ar/assistant-secretary

إقليم كُردستان بمواصلة التعاون الأمني مع الولايات المُتحدة في إطار الدستور العِراقي وبرنامج إصلاح البيشمركة[1].

ب. الموقف الأَمريكي مِن الهجمات الإيرانيّة على إقليم كُردستان 2022

ادانت الولايات المُتحدة بشِدة عبر بيان رسمي مِن المُتحدث الرسمي (نيد برايس) في 28 أيلول/سبتمبر 2022 استِخدام إيران للصواريخ الباليستيّة وهجمات الطائرات المُسيرة ضد إقليم كُردستان، وذلك يعد خرقاً غير مُبرر لسيادة العِراق ووحدة أَراضيه، نحنُ أيضاً على إطلاع بالتقارير التي تتحدث عن وقوع ضحايا مدنيين، ونأسف بشدة لأَي خسائر في الأَرواح التي نجمت عن هجوم اليوم. وأَضاف برايس قائلاً نُدين كذلك التعليقات الصادِرة عن الحكومة الإيرانية التي تُهدِّد بشن هجمات إضافية ضد العِراق، نحنُ نقف مع شعب وحكومة العِراق في مواجهة هذه الاعتداءات السافِرة على سيادته[2].

ج. الهجمات الأَمريكيّة على عصابات داعش الإرهابيّة

مِنذُ كانون الأول/ديسمبر 2021 انتقلت العلاقة الأمنيّة الأمريكيّة مع العِراق بالكامل إلى دور تقديم المشورة والمُساعدة وتمكين قوات الأمن العراقيّة. وتقود هذه القوات الآن عمليات هجومية أُحادية الجانب وتتميز بالنجاح على مستوى اللواء وتخطو خطوات مهمة في عمليات الأَسلحة المُشتركة. وبعد عام واحد من الشهر المذكور تحديداً في 29 كانون الاول/ديسمبر 2022، كشفت القيادة المركزية الأمريكيّة حصيلة عملياتها ضد داعش في سوريا والعِراق خِلال عام 2022، مؤكدةً انها نفذت مع القوات الشريكة لها مئات العمليات ضد التنظيم في سوريا والعراق. وأَدت هذه العمليات إلى تدهور داعش وإخراج بعض كِبار القادة مِن ساحة المعركة، ليشمل أَمير داعش وعشرات القادة الإقليميين ومئات المُقاتلين. وكانت هذه العمليات جزءاً مِن مهمّة تقويض قدرة الجماعة الإرهابيّة على توجيه وإلهام الهجمات المُزعزِعة للاستِقرار في المنطقة والعالم، لتشمل الوطن الأَمريكي. وأَشارت إلى انه خِلال عام 2022، أَجرت القيادة المركزية الأمريكيّة (191) عمليّة مُشتركة ضد تنظيم داعش في العِراق، ضمت اعتِقال (159) مِن عناصر التنظيم، ومقتل ما لا يقل عن (220) مِن عناصره. وقد أُجريت هذه العمليات تحت سلطة قائد القيادة المركزية الأمريكيّة الذي يحتفظ بسلطة العمليات ضد داعش في العِراق، وتحت قيادة قائد قوة المهام المُشتركة- عمليّة العزم الصلب. ولم يصب أو يُقتل أَي من القوات الأمريكيّة في هذه العمليات، ما زال شُركاؤنا المحليون مِن قوات الأمن يلعبون دوراً حاسماً في ضمان الهزيمة الدائمة لداعش[3]. ستستمر مهمّة هزيمة داعش في عام 2023 حيثُ تظل القيادة المركزية الأمريكيّة وشركاؤها في التحالُف مُلتزمين بالهزيمة الدائمة للتنظيم الإرهابي مِن أَجل الحِفاظ وتعزيز الأمن العالمي والإستقرار

(1) السفارة الأَمريكية والقنصليات في العِراق، بيان مُشترك حول تجديد مُذكرة التفاهم بين وزارة الدفاع الأَمريكية وحكومة أَقليم كوردستان-وزارة شؤَون البيشمركة، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي:
https://iq.usembassy.gov/ar/joint-statement-on-the-renewal-of-the-memorandumr

(2) السفارة الأَمريكية والقنصليات في العِراق، الهجمات الإيرانية على اقليم كُردستان العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://iq.usembassy.gov/ar/statement-on-the-iranian-attacks-on-the-ikr-ar/

(3) Kurdistan 24 اربيل، القيادة المركزية الأَمريكية تكشف حصيلة عملياتها ضد داعش في سوريا والعِراق خِلال عام2022، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.kurdistan24.net/ar/story/29-12-2022

وحقوق الانسان. وقال اللواء ماكفارلين: «نحن مُلتزمون والأهمُ مِن ذلك ان شُركائنا في العِراق وسوريا مُلتزمون بتحقيق الهزيمة الدائمة لداعش.»

الموقف الأَمريكي مِن قانون تجريم التطبيع

لم يمتلك العِراق أَي علاقات دبلوماسية رسمية مع الكيان الإسرائيلي، إذ كان العِراق وما زال لا يعترف بهذه الأَخيرة، مِنذُ لحظة القائها في منطقة الشرق الأَوسط، كأَحد مُخرجات الحرب العالمية الثانية[1]. فقد أَعلن العِراق حالة الحرب على الكيان الإسرائيلي مِنذُ تأَسيسها عام 1948، ولم تشهد العلاقات بينهما تحسُناً مذكوراً بعد عام 2003، وتوج ذلك بدعوة مجلس النواب، إلى تشريع قانون يحظر التطبيع مع الكيان الغاصب، وبقيت العلاقات بينهما، كما كانت في السابق، عدائيّة في أَحسن الأَحوال. وفي19 أَيار/مايو 2022، انهى مجلس النواب القراءة الثانية لمشروع قانون حظر التطبيع، وإقامة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي وذلك بعد ان تمت القِراءة الاولى للمشروع بوقت سابق مِن الشهر نفسه، بعد ان تقدم بِه تحالُف «انقاذ وطن»، لأَجل مُناقشته وإقراره تحت قبة البرلمان[2]. ومِن بين أَبرز ما ورد مِن بنود في قانون تجريم التطبيع[3]:

- تجريم أَي نوع مِن التعاون أو التعامُل السياسي والأمني والاقتصادي والفني والثقافي والرياضي والعلمي، وتحت أَي نشاط أو عنوان كان، مع الكيان الصهيوني المُحتل.
- ان العراق بحالة حرب مع دولة الاحتِلال، وكُل ما يصدر مِن أَفراد، أو مؤسسات، أو جماعات، أو حركات، أو أَحزاب يخل بهذا المفهوم، بما يصب في دعم وجود الاحتِلال مادياً أو معنوياً، يدخل ضمن جرائم الخيانة العُظمى، التي توجب أَحكام بين الإعدام والسجن المؤَبد، وفقاً لقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المُعدل.
- حظر التعامُل مع الشركات والمؤُسسات التي تتعامل مع هذا الكيان، أو تعدّ داعِمة له أو ترتبط بِه، كما ان القانون يتضمن فقرات مهمّة حول العقوبات المفروضة المترتبة على مُخالفته.
- وينص القانون الجديد على عقوبات، بينها السجن المؤَبد أو المؤقت، وتنص المادة (201) مِن قانون العقوبات، على انه يُعاقب بالإعدام كُل من روج لـ «مبادئ الصهيونية، بِما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أَي مِن مؤَسساتها، أو ساعدها مادياً أو أَدبياً، أو عمل بأَي كيفية كانت لتحقيق أَغراضها[4].

ومِن الانعكاسات الخارجيّة لقانون تجريم التطبيع، نجد ان حركتا حماس والجِهاد الإسلامي الفلسطينيتين، رحبتا بقراءة مجلس النواب لقانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، ووصفوه بالإجراء «المشرّف»، ودعت حركة

(1) ()شفق نيوز، أَمريكا تصدر رداً رسمياً على إقرار العِراق قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://shafaq.com/ar.27-5-2022

(2) حسين باسم، قانون تجريم التطبيع مع الكيان الغاصب، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/05/24

(3) حسين باسم، قانون تجريم التطبيع مع الكيان الغاصب، المصدر نفسه.

(4) يُنظر: نص المادة (201) مِن قانون العقوبات العِراقي.

حماس البرلمانات العربية والإسلامية، إلى إتخاذ موقف مُماثل ضد الكيان الإسرائيلي، الذي وصفته بعدو أُمّتنا المُشترك، الذي يُهدّد أمنها واستقرارها ومقدّراتها، بيد ان قانون تجريم التطبيع مع الاحتِلال الإسرائيلي الذي أقره البرلمان في 26 ايار/مايو 2022، اثار تساؤلات عدة بخصوص انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة بين العِراق والولايات المُتحدة الأمريكيّة، وكذلك العلاقة بين بغداد وبقية الدول المُطبعة مع الاحتِلال.. فعلى ضوء ذلك أَصدرت الخارجيّة الأمريكيّة على لِسان مُتحدثها الرسمي، نيد برايس بياناً جاء فيه: ان الولايات المُتحدة مُنزعِجة بشدة مِن تمرير البرلمان لتشريع يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل[1]. فضلًا عن تعريض حريّة التعبير للخطر وتعزيز بيئة مُعاداة السامية، يقف هذا التشريع في تناقض صارخ مع التقدُم الذي أَحرزه جيران العِراق مِن خِلال بِناء الجسور وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وخلق فرص جديدة للناس في جميع انحاء المنطقة وستواصل الولايات المُتحدة دورها كشريك قوي وثابت في دعم إسرائيل، بِما في ذلك توسيع العلاقات مع جيرانها في السعي لتحقيق المزيد مِن السلام والازدهار للجميع[2].. وفي السياق ذاته، أَصدرت وزارة خارجيّة الاحتلال الإسرائيلي، بيانا أَدانت فيه قرار البرلمان العِراقي إصدار قانون ضد التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، مُشيرةً إلى ان «القانون يضع العِراق والشعب العِراقي في الجانب الخطأَ مِن التاريخ، مُنفصِلاً عن الواقع». وأَشارت الخارجيّة الإسرائيلية إلى ان «التغيرات في الشرق الأَوسط واتفاقيات السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية، التي تجلب الإستقرار والازدهار لشعوب المنطقة، هي مُستقبل الشرق الأَوسط « وأوضحت ان «القادة الذين يختارون طريق الكراهية والتحريض يؤذون شعبهم قبل كُل شيء، داعية الدبلوماسية الإسرائيلية الشعب العِراقي إلى عدم دعم هذا الموقف المُتطرف»[3].

وتعليقاً على تداعيات القانون على علاقات العِراق مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة، قال المُحلل السياسي عدنان السراج إن «العلاقات الأمريكيّة العراقيّة مقرونة باتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، فالولايات المُتحدة لا زالت ترى ان العِراق تحت نفوذها، ويجب ان تحصد نتائج احتلالها للعِراق عام 2003، وهي لا تُريد إعادة الفشل في سياستها بأفغانستان وبقية البُلدان التي انسحبت منها. «مما يعني استبعاد ان تتأَثر الولايات المُتحدة بعناوين هذا القانون العِراقي وتخوض في حرب البيانات أو في مجالات التطبيق العملي للعِراق في هذا الموضوع؛ لأن القانون سيأَخذ بُعداً عملياً أَكثر من الإجراءات التي لا ترتقي إلى مستوى التطبيق بشكلٍ عام». «فالعِراق سبق ان أَصدر قراراً بإخراج القوات الأمريكيّة عام 2020، وان الولايات المُتحدة أَصدرت بياناً أَوضحت فيه ان قواتها هم عِبارة عن مُستشارين وليسوا قتاليين، وبعدها أَعلنت خروج قواتها بأعداد محدودة. لذلك فالمناورة والمراوغة للسياسة الأمريكيّة تجاه العِراق واضِحة، لكنها لا ترتقي إلى مستوى قطع العلاقات أو التصعيد تحت أَي عنوان[4].

(1) RT العربية، واشنطن تنتقد القانون العِراقي الجديد حول تجريم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/world/27-05-2022

(2) العربية، أَمريكا تُعلق على تجريم العِراق التطبيع مع إسرائيل والصدر يُغرد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/05/27

(3) عربي21، هل يؤثر تجريم التطبيع على علاقة بغداد بواشنطن ودول مطبعة؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabi21.com/story/1440687/

(4) عربي21، هل يؤثر تجريم التطبيع على علاقة بغداد بواشنطن ودول مُطبعة؟، مصدر سبق ذِكره.

وبمنظورنا؛ ان العلاقات الأمريكيّة العراقيّة لا تتأثر بمثل هذه القوانين؛ لأن المجالات العمليّة محدودة والعِراق بشكلٍ عام هو ضد الكيان الإسرائيلي، لكن هناك محاولات لجر المنطقة إلى سياسة التطبيع، وهذا الذي تأثرت به البيانات الأمريكيّة والإسرائيلية والبريطانية، لأن مشروع التطبيع واجه نكسة بقرار العِراق تجريم التطبيع مع إسرائيل. وبالرغم ما أُشيع مِن إجماع برلماني لإقرار هذا القانون وبرغم ان البيان عربياً يُعد شيئاً جديداً، لكن على مستوى التطبيق الواقعي يحتاج إلى جهد كبير وإمكانيات كبيرة، فالشك والغموض لا زال يُحيط بآلية تطبيق هذا القرار، خصوصاً وان هناك كُتلاً وأحزاباً منضوية تحت مظلة المنظومة السياسيّة لازالت تحتفظ بعلاقات طيبة مع هذا الكيان وان كانت هذه العلاقات غير ظاهِرة للعلن وتُحاط بقدر كبير مِن السريّة، إضافة إلى ما أُشيع عن زيارات سريّة قام بها عدد من البرلمانيين إلى إسرائيل.. ولا ندري هل هذا القرار تم إقراره للشعب فقط أَم للجميع؟. وبرغم هذا القانون إلّا ان البعض يعتقد ان القرار جاء في وقت مُرتبك خصوصاً مع وجود حكومة تصريف أَعمال وغياب حكومة قويّة قادِرة على اتخاذ قرارها السيادي بعيداً عن تدخُلات قوى خارجيّة وإقليمية تتحكم بالمشهد السياسي العِراقي، ومِن المؤَكد ان عدم وجود إرادة سياسيّة موحدة وغياب الرؤَية الواضِحة للنِظام السياسي في العِراق من صُنع قراره الذي تتدخل فيه إرادات ومشاريع داخليّة وخارجيّة رُبما ستحوّل هذا القرار إلى مُجرد حبر على ورق[1].

العلاقات مع دِول الجِوار

مع دخول عام 2022، شهد العِراق تطوراً كبيراً على مستوى السياسة الخارجيّة، حيثُ استطاع عقد قمم إقليمية ودوليّة عدة، إضافة إلى أداء دور الوسيط بين السعودية وإيران الخصمين الأَبرز بالمنطقة وجمعهما على طاولة واحِدة في بغداد، بعد قطيعة بينهما دامت سنوات. حقق العِراق على مستوى العلاقات الخارجيّة انسِجاماً مع مُحيطه العربي والإقليمي، في مسعى مِنه لاستِعادة دوره الإقليمي والدولي بِحكْم موقعه الجُغرافي، وللوقوف على أَبرز تلك العلاقات، ارتى الباحث اعتماد التقسيم الآتي:

العلاقات العراقيّة - الإيرانيّة 2022

يأَمل العِراق تطوير علاقاته السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة مع جارته إيران، وصنع حالة مِن التوازن في المنطقة بعيداً عن التدخُلات الدوليّة التي تُثير الأَزمات السياسيّة. وللوقوف على تلك العلاقات تم اعتماد التقسيم الآتي:

التعاون السياسي

(1) تجاوز الخِلافات الإيرانيّة السعوديّة عبر الوساطة العراقيّة

يؤَكد مراقبون ان الوساطة العراقيّة أَسهمت إلى حدٍ كبير في ترطيب الأَجواء وتجاوز الخِلافات التي عانت

(1) سمير داؤود حنوش، قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل.. هل خرج مِن النافِذة ليدخل مِن الباب؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.raialyoum.com.1-6-2022

مِنها المنطقة كثيراً، وبحسب مصادر سياسيّة، فإنّ العِراق استضاف خمس جولات مِن المفاوضات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بهدف تطبيع البلدين لعلاقتهما المقطوعة مِنذُ كانون الثاني/يناير 2016[1] بعد تعرض السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد، لاعتداءات مِن قِبل مُحتجين على إعدام الرياض رجل الدين السعودي الشيعي المُعارض نمر النمر مطلع عام 2016، وكانت اولى جولات الحِوار بين البلدين في كانون الاول/ ديسمبر2019 كأول حِوار مُباشر بين طهران والرياض مِنذُ انقطاع العلاقات عام 2016، تم خِلالها بحث ملفات مُعقدة وشائكة، تحكم العلاقة بين البلدين[2].

ثُم استُكمِلت جلسات الحِوار بينهما في نيسان/أبريل 2021 بتسهيل مِن رئيس الوزراء العِراقي السابق مصطفى الكاظمي الذي تربطه علاقات جيدة بالجانبين، وكان وزير الخارجيّة الإيراني حسين أمير عبد اللهيان رحّب في آذار/مارس 2022، بتصريحات لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بشأن علاقات الجِوار بين المملكة وإيران، مُعتبراً انها تظهر «رغبة» الرياض باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع طهران وأعرب فؤاد حسين خِلال زيارة لطهران مُنتصف نيسان/ابريل 2022، عن أمله في ان نصل إلى مراحل أخرى مِن هذا الحِوار بين الجانبين ونقل الحِوار مِن حِوارات مُغلقة أو حِوارات سريّة أو حِوارات على المستوى الأمني، إلى حِوارات دبلوماسية وعلنية[3].

وشهدت أروقة «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» بدورته الثانية التي انعقدت في منطقة البحر الميت في الأردن في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 -بمُشاركة زُعماء دول عربية وأجنبية هي كُل مِن الأردن ومصر والكويت والسعودية والإمارات وفرنسا وقطر وعُمان والبحرين وإيران وتُركيا-، لقاءً جمع وزير الخارجيّة السعودي؛ فيصل بن فرحان ونظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، تبعها تغريدة للأخير ذكر فيها تأكيداً مِن الوزير السعودي «استِعداد بِلاده لاستِمرار الحِوار مع إيران»[4]، ما يُشير إلى احتماليّة بأنّ تُعقد جولة سادِسة مِن المُحادثات بين البلدين قريباً. وكان مِن المُقرر ان تُجرى الجولة السادسة مِن المُحادثات السعودية الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 2022؛ وفق ما أعلنه حينذاك وزير الخارجيّة العِراقي فؤاد حسين، قبل ان توقفت عقب الجولة الخامسة بينهما التي عقدت في 21 نيسان/أبريل 2022 في بغداد[5] بسبب الأزمة السياسيّة في العِراق البلد المُستضيف لهذا الحِوار والتي امتدت حتى تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني في تشرين الأول/

(1) ميدل ايست نيوز، صحيفة عِراقية: بغداد تُهيئ لاجتِماع مُهِم يعلن عودة العلاقات بين السعودية وإيران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mdeast.news/ar/2022/07/06

(2) حازم حمد موسى، التقييم الاستراتيجي للدبلوماسية العِراقية الاقليمية (حكومة الكاظمي أنموذجاً)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل،2022.

(3) يورونيوز، طهران وإيران تستأنفان الحِوار في بغداد، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط: https://arabic.euronews.com/202223/04//tehran-riyadh-resume-dialogue-baghdad

(4) مشتاق رمضان، الاتفاق الاستراتيجي يتصدر جدول زيارة مُرتقبة للسوداني إلى واشنطن، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/22-01-2023

(5) طارق محمد ذنون، الدبلوماسية العِراقية: نحو إدراك للفكر الاستراتيجي للقوى الفاعِلة (U.S.A – إيران- تُركيا)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة: الدبلوماسية العِراقية وأثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل،2022.

أكتوبر 2022، إلّا ان المُحادثات ظلّت مُعلقة على وقع مزاعم إيرانية من تدخل سعودي في الاحتجاجات التي تشهدها البِلاد. ويعتقد الخُبراء ان يدفع مؤتمر بغداد في دورته الثانية والذي استضافته الأردن، باتجاه عودة المُحادثات السعودية الإيرانية، بالإضافة إلى ان الحِوار كان مجالاً للنِقاش بين رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والمسؤولين الإيرانيين أثناء زيارته لطهران في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكذا أثناء زيارته للرياض في 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 لحضور القمة العربية الصينية ولقائه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في 9 كانون الأول/ديسمبر. وأسفرت الجولتان الأخيرتان عن توقيع مُذكرة تفاهم مِن عشر نقاط تشمل فتح قنصليتي البلدين في جدة ومشهد، والتفاهم لحل الأزمة اليمنية ومسألة الحُجاج الإيرانيين، والتعاون في مجالات التجارة ومُكافحة الجريمة والإرهاب، وتفاهمات حول الأوضاع في لُبنان وسوريا، وتحقيق الأمن والإستقرار في الخليج، ما يُمثل انفراجة كبيرة في الأزمة بين البلدين[1]. ووصف وزير الخارجيّة الإيراني، الجولة الأخيرة مِن المُفاوضات مع السعودية التي جرت في بغداد بالإيجابية مُرحِباً ومُشيداً بتنفيذ نتائج المُفاوضات بين الجانبين وبالدور الذي تلعبه وزارة الخارجيّة العراقيّة في هذا الإطار، لافِتاً إلى الإجراءات الناجِزة للحكومة العراقيّة في مجال تسهيل الحِوار لإيفاد الحُجاج الإيرانيين إلى السعوديَّة لأداء مناسك الحج في 2022[2].

(2) زيارة وزير الخارجيّة فؤَاد حسين إلى إيران (20 نيسان/أبريل 2022)

أجرى وزير الخارجيّة فؤاد حسين، زيارةً إلى الجُمهورية الإسلامية الإيرانية في 13 نيسان/أبريل 2022، وتم مِن خِلالها بحث العلاقات الثُنائية والإقليمية والدوليّة بين البلدين[3].

(1) مختار شُعيب عبد الله، ماذا بعد الجولات الخمس مِن الحِوار السعودي الإيراني؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://strategiecs.com/ar/analyses/26-12-2022

(2) جمهورية العِراق، وزارة الخارجية، وزير الخارجية يؤكد عزم الحكومة العِراقية على مواصلة التسهيلات، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq/2022/06/?p=32499

(3) شفق نيوز، وزير الخارجية فؤاد حسين يزو إيران غدا الاثنين، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://shafaq.com/ar/28-08-2022

وتكررت زيارة وزير الخارجيّة فؤاد حسين، إلى إيران في 29 اب/أغسطس 2022 والتقى خِلالها الرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي، وبحثا العلاقات الثُنائيّة بين بغداد وطهران والوضع الأمني والسياسي في بغداد، فضلاً عن تطورات الوضع الإقليمي والدولي وانعكاساته على أَمن واستِقرار العِراق والمنطقة، وحرص العِراق على تعزيز سُبُل التعاون الثُنائي مع طهران في شتى المجالات، وشدَّد حسين على أَهمية تضافُر الجهود على المستوى الإقليمي والدولي، لِمواجهة التطرُف، وانهاء الصِراعات، ومدّ جسور الثِقة والتعاون بين الدول المُحيطة بالعِراق ومِن ضمنها إيران، وتغليب لُغة الحِوار مِن أَجل خلق بيئة آمنة ومُستقرة، مُؤكداً على ان استِقرار العِراق مُهِم أيضاً للجارة إيران. مِن جانبه أَكَّد الرئيس الإيراني على استِمرار دعم بِلاده للعِراق واستِقراره وأَمنه[1].

(1) سوار أَحمد، وزير الخارجية العِراقي يكشف تفاصيل زيارته إلى طهران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.kurdistan24.net/ar/story/30967-31-08-2022

وفي سياق حِواره مع نظيره الإيراني السيّد حسين أمير عبد اللهيان، بحث الجانبان تعزيز العلاقات الثُنائية والتعاون المُشترك بين البلدين الجارين وأعرَّب حسين عن رغبته في العمل على دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين بِما يعكس عمقها، مُؤكّداً حرصه على استِدامة التعاون الثُنائي في مُختلف المجالات في المرحلة المُقبِلة لتحقيق المصالح المُشترَكة للبلدين، وتفعيل ما تمَّ الاتفاق عليه مِن مُذكِرات تفاهم مع الحكومة العراقيّة. وتبادُل الجانبان الرؤى، والأفكار حول القضايا الإقليمية والدوليّة محلّ الاهتِمام المُشترَك، كما تباحثا في تطورات الأوضاع بالمنطقة، والتحدِّيات التي تواجهها، وضرورة دعم السلام، والإستقرار مِن خِلال تضافُر جميع الجُهود[1].

مِن جِهته أكّد وزير الخارجيّة الإيراني حرص بِلاده على تعميق أواصر العلاقات بين البلدين، مُعرِباً عن شكره لمواقف العراق الرامية باتجاه الدفع بخيار التهدئة، وتجنُب التصعيد بالمنطقة، كما التقى وزير الخارجيّة مع مُستشار الأمن القوميّ الإيراني السيد علي شمخاني، وجرى خِلال اللقاء بحث العلاقات الثُنائيّة والأمن، فضلاً عن التطرّق لتطورات الوضع الإقليمي والدولي وانعِكاساته على أمن واستِقرار العِراق والمنطقة. وأكّدَّ حسين على أهمية العمل المُشترك لتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة والارتكان لِكُل ما مِن شأنه خفض التوتر، تحقيقاً لمفهوم الأمن الجماعي، موضِحاً: ان العِراق لا يزال يواجه تحديات مُختلِفة ومِنها التحديات الأمنيّة ومُواجهة الإرهاب وان أي أعمالٍ تضر بأمن العِراق واستِقراره ستُعقّد المشهد في الداخل العِراقي وفي مُحيطه الإقليمي[2].

ومع دخول الحكومة العراقيّة الجديدة أسبوعها الاول من العمل رسمياً، بعد تسمية الوزراء الجدد في بداية تشرين الثاني/نوفمبر2022، أكد وزير الخارجيّة فؤاد حسين ان بِلاده ترفض التدخُلات الخارجيّة في شؤونها. وشدَّد على رفض التدخلات الإيرانية والتُركية في بِلاده، مؤكداً انها غير مقبولة، إلّا انه أوضح ان بغداد تسعى لحل النقاط الخِلافية مع إيران وتُركيا بالحِوار، رافِضاً ان يكون العِراق ساحةً للصِراعات الإقليمية والدوليّة وقال ان الحكومة تُريد الاستِمرار في تحسين علاقات العِراق بدول الجِوار، فرِسالة البِلاد هي رِسالة سلام وتضامُن لمواجهة التحديات[3].

وفي حِوار نُشِر في كانون الاول/ديسمبر 2022 ورداً على سؤال وجه إلى فؤاد حسين بخصوص الضربات الإيرانية التي توجه لأراضي إقليم كُردستان ووجود اتفاق أو حِوار مع إيران لإيقافها، قال حسين: «ان هناك مُحادثات مُستمرة وتم تشكيل وفد كبير بالخصوص، وانه لا يجوز ان تتعرض إيران لهجمات تنطلق مِن الأراضي العراقيّة. وأشار حسين إلى ان إيران أعلنت رسميا انه يجب تجريد القوى (الأحزاب الكُردستانية المُعارِضة لإيران) المتواجدة هناك مِن السِلاح، ورفضهم ان تشن تِلك القوى هجمات على إيران وتجتاز الحدود إلى الداخل»ـ مُشيراً إلى وجود لجنة عُليا يُشارك فيها إقليم كُردستان، وهي لجنة أمنية وتفاوضية بين الطرفين[4].

(1) Philip Loft, Iran's influence in the Middle East (Study), House of Commons Library, London, 2022, P.5-9 .

(2) القنصلية العامة لجمهورية العِراق في لوس انجلوس، وزير الخارجية فؤاد حسين: مُباحثاتنا مع الجانب الإيراني تطرقت إلى العُلاقات الثُنائيّة والملفات الإقليمية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mofa.gov.iq/2022-09-losangeles/?p=3659.02

(3) ميدل ايست نيوز، وزير الخارجية العِراقي: نسعى لِحل خِلافاتنا مع إيران وتُركيا بالحِوار، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mdeast.news/ar/2022/11/01

(4) RT عربية، وزير الخارجية العِراقي: لا يجوزان تتعرض إيران لهجمات مِن أراضينا، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/middle_east/19-12-2022

(3) زيارة رئيس مجلس النواب (الحلبوسي) إلى إيران (27 نيسان/أبريل)

التقى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي نظيره رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، عقب وصوله على رأس وفد مِن البرلمان العِراقي صباح يوم الأربعاء 2 نيسان/ابريل 2022 إلى العاصمة الإيرانية طهران بِناءً على دعوة رسمية مِن الجانب الإيراني[1]. وأكد الحلبوسي، خِلال المؤتمر الصحفي المُشترك مع ونظيره الإيراني محمد باقر قاليباف؛ ان حفظ السيادة وحسن الجوار وحماية حقوق المواطنين، هي المبادئ العامّة التي يجب ان تكون ثابِتة في العلاقات بين دول المنطقة. وقال الحلبوسي في المؤتمر الصحفي: «نحنُ هنا لنؤكد على استِمرارية التعاون بين البلدين الجارين، وان استِقرار إيران ينعكس إيجاباً على العِراق، واستِقراره ينعكس إيجاباً على إيران والمنطقة»، مُردِفاً: «نعمل لإعادة استقرار المنطقة بشكلٍ كامل بخطوات جادة وشعوبنا التي نُمثلها تتطلع إلى علاقات أفضل، وان تنعكس هذه الخطوات على ما يُؤمّن مُستقبلهم باستِقرار أمني واقتصادي، ويبعد خطر وشبح الحروب والازمات». وشدَّد الحلبوسي على ان «حفظ السيادة وحسن الجِوار وحماية حقوق المواطنين، هي المبادئ العامّة التي يجب ان تكون ثابتة في العلاقات بين دول المنطقة وما بين البلدين الجارين»[2]. وأشار إلى ان «إيران تعرضت إلى مشاكل وعقوبات اقتصاديّة، والعِراق تعرض لهجمات إرهابية وتعرضنا إلى أزمات عالمية وجائحة كورونا، وكانت سنوات سلبية مرت على شعوبنا، فضلاً عن خروقات مُتكرِرة لسيادة الدول، فيجب ان نطوي هذه الصفحة ونزيل كُل العقبات ونمضي بخطوات عمليّة جديدة مُنفتحة»، وأضاف، انه «لا يجوز فرض عقوبات على الشعوب، كما لا يجوز الترهيب مِن خِلال تمكين العصابات المُسلحة، مبيناً: «أمامنا مُستقبل أفضل، ونتطلع إلى علاقات أفضل، ونأمل ان تأخذ المجالس النيابيّة في كِلا البلدين دورها بدفع العجلة الحكوميّة إلى الأمام وإزالة العقبات التي واجهت عمل الحكومات السابِقة، ونسعى جاهدين إلى توفير المُتطلبات التي تحتاجها السلطة التنفيذية مِن إجراءات وقرارات تشريعية تسهل التعامُل فيما بين الحكومتين»[3].

(1) رووداو ديجيتال، الحلبوسي يلتقي رئيس مجلس الشورى الايراني، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast.27-04-2022.

(2) سوار أحمد، الحلبوسي يصل الى العاصمة الايرانية طهران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.kurdistan24.net/ar/story/29085-27-04-2022

(3) رووداو ديجيتال، الحلبوسي يؤكد مِن إيران على ضرورة حفظ السيادة وحسن الجِوار بالعلاقات، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/270420227.27-04-2022.

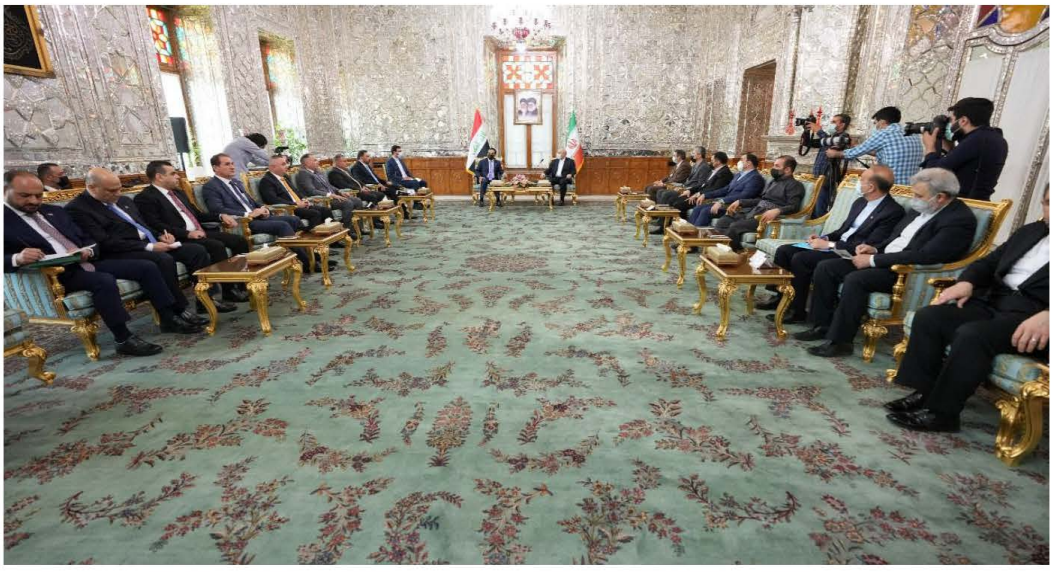

ويوحي استقبال طهران للحلبوسي، بعد تحفّظ اولي، بإمكانية حلحلة الخِلاف القائم (آنذاك) بين التحالُف الثُّلاثي الذي يضمّ إلى جانبه، زعيم «التيار الصدري»، مُقتدى الصدر، وزعيم «الحزب الديمُوقراطي الكُردستاني»، مسعود بارزاني، وبين إيران، التي يُمثّل نفوذها نقطة الاعتِراض الرئيسة للتحالُف، فضلاً عن واقع القوى السياسيّة المُتحالِفة مع طهران، وخصوصاً فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي». ولَربّما تُمهّد الزيارة لتحقيق اختراق في جدار الأَزمة، الناجِمة عن رفض الاطراف الثلاثيّة، والحلبوسي منهم، المُشاركة في حكومة ائتلافية مع تِلك القوى، وإصرارها على تشكيل حكومة اغلبيّة وطنية[1]. ولا شك ان زيارة الحلبوسي لها غايات وخلفيّات عديدة، أولًا ان اطراف الإِطار التنسيقي ترتبط بعلاقات مُمتازة مع القيادة الإيرانية، بِما فيها قيادات الفصائل المُسلحة، وثانياً لأن إيران تُعدّ لاعباً إقليمياً ودولياً مُهِمّاً وقوياً وخطيراً لأَسباب معلومة ولا يمكن تجاوزها، وثالثاً لأن زيارة بعض

(1) سرى جياد، زيارة الحلبوسي لطهران.. مفتاح «فرج» في بغداد؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://al-akhbar.com/Iraq/33602.30-04-2022.

قيادات الطيف السياسي العِراقي لدول الجِوار الأخرى مثل تُركيا والسعودية والخليج استدعت ردود أفعال مُتباينة، ومِن أجل ان يكون ثمّة توازن، لا بُدّ مِن إجراء زيارات لغيرها مثل إيران، ورابِعاً لأن الزيارة قد تُحرّك الانسِداد السياسي مِن خِلال التوسّط والضغط على بعض الكُتل للدخول في حِوار وتفاهم مع الشُركاء. أما عن الغاية مِن تعدُد انتماءات أعضاء وفد النواب المُرافق للحلبوسي، ومن ضمنهم القيادي في «التيار الصدري» حسن الكعبي، فتكْمن، في إيصال وجهات النظر المُتبادلة، ومحاولة نقل رسائل خاصّة قد تكون مهمّة إلى بعض الشخصيات التي تُحرّك الانسِداد السياسي آنذاك بطريقة مُعينة.

التعاون الاقتصادي

بعد مرور عقدين على استئناف العلاقات الشامِلة بين العِراق وإيران، عقب الغزو الأمريكي للعِراق والإطاحة بنِظامه السابق عام 2003، توصف العلاقات السياسيّة بين البلدين بانها استراتيجيّة، إلّا ان التبادُل التجاري بينهما لم يرتقِ إلى المستوى المنشود، وفق مُراقبين إيرانيين. فبعد عامين مِن تسلم حكومة إبراهيم رئيسي مقاليد الحكْم في إيران وتأكيدها مِراراً إيلاء الاهتِمام الأكبر بالعلاقات التجارية مع دول الجِوار وترسيم الأوساط الإيرانية حينها خارطة طريق لرفع التبادُل التجاري مع العِراق إلى (20) مليار دولار؛ تُشير الإحصاءات الرسمية إلى تراجُع التجارة المُشتركة خِلال الأشهر الماضية[1].. وفي أحدث تقرير عن تِجارة طهران الخارجيّة، أعلنت مُنظمة الكمارك الإيرانية تحسين الصادِرات الإيرانية إلى العِراق خِلال الأشهر الماضية فمِنذُ اذار/مارس 2022 وحتى تشرين الاول/ أكتوبر 2022 فإنّ الصين تتصدر قائمة الدول المُستقبِلة للسلع الإيرانية بقيمة 9.181 مليار مليون دولار، يليها العِراق بقيمة 4.029 مليار دولار.

وتظهر تقارير الكمارك الإيرانية ان قيمة الوارِدات مِن العِراق خِلال المدة المذكورة بلغت (150) مليون دولار، وان الميزان التِجاري للبِلاد يميل للواردات ويأخذ منحى سلبياً خِلال المدة ذاتها. كما ان الإحصاءات الرسمية عن واقع تِجارة إيران الخارجيّة تظهر ان العِراق حل ثانياً في سلم مستوردي البضائع الإيرانية، إلّا ان حجم صادِراته إلى جارته الشرقية لم توَهِله ليكون مِن بين أكبر (5) مُصدري السلع إلى إيران، في مؤشر على أُحادية العلاقة التجارية بينهما. وأشار تقرير إيراني ان الزيادة في الواردات مِن العِراق خِلال العام الماضي تعود إلى الصعوبات في تحويل عائدات الصادِرات الإيرانية إلى داخل البِلاد بسبب العقوبات على التحويلات الماليّة[2]. ويأتي طموح طهران إلى زيادة صادِراتها إلى العِراق خِلال العام 2023 مِن (10-20 مليار دولار).

العلاقات العراقيّة - التُركية 2022

تبحث تُركيا في تثبيت مُعادلة توازن القوى، إذ ترى في العِراق أنموذجاً مُهِماً للعلاقات السنية الشيعية في عموم المنطقة، ولذلك فهي حريصة على أَمنه واستقراره كضمانة لعدم تدحرج الأوضاع فيه إلى مواجهة طائفية

(1) مصطفى الساعدي، الوضع الاقتصادي الإيراني وتأثيراته على العِراق (تقرير)، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد،2022، ص3-6.

(2) الجزيرة، بعد عقدين مِن عودة العلاقات الشامِلة بين الجارين. محال التبادُل التجاري بين العِراق وإيران؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15

تدمره وتدمر المنطقة برمتها. وفي إطار سعي العِراق للبحث عن توازن في السياسة الخارجيّة، تبرز تُركيا التي تُعد إحدى دول الجِوار للعِراق[1].

وتحظى العلاقات العراقيّة- التُركية بأهمية قصوى مِنذُ سنوات طويلة، باعتبار ان الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجيّة مِن الناحية السياسيّة والعسكريّة، فضلاً عن التعاون الدبلوماسي الخارجي مِن حيثُ الاتفاقيات الدوليّة التي تربط الدولتين، وتقاربهما الحضاري والثقافي[2]. وبالإمكان إيجاز أبرز مُتغيرات العلاقات العراقيّة التُركية في عام 2022 وفق النقاط الآتية:

تطور العلاقات التجاريّة بين العِراق وتُركيا

خِلال السنوات الأَخيرة، تطورت العلاقات التجارية بين العراق وتُركيا بشكلٍ ملحوظ خاصّة في مجال الاستيراد والتصدير. إذ يأتي العِراق في المرتبة الرابِعة عالمياً والاول عربياً بين الدول الأَكثر استيراداً للبضائع التُركية[3] في الأَشهر السبعة الاولى مِن عام 2022، بحسب البيانات الصادِرة عن وزارة التجارة التُركية. وفي المُقابل، أَوضحت الوزارة في تقريرها نصف السنوي، ان تُركيا جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الدول الأَكثر استيراداً للمُنتجات العراقيّة، وبحسب الإحصائيات التُركية الرسميّة، فإنّ صادرات تُركيا للعِراق في آخر أَشهر مِن العام 2022، بلغت 12.604 مليار دولار. وأعلن مجلس الأَعمال التُركي العِراقي، هدف تُركيا بزيادة صادِراتها إلى العراق لـ (16) مليار دولار في عام 2023، ويسعى الطرفان إلى تنمية التبادُل التجاري بينهما[4]. وفي هذا الإطار أُسِست العديد مِن اللجان والهيئات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وقرر البلدان تفعيل عمل لجنة الصداقة البرلمانيّة العراقيّة-التُركية في آذار/مارس 2022، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات المُشتركة بين العِراق وتُركيا في جميع المجالات ولاسيما المجال التجاري. وبنيت العلاقات التجارية بين العِراق وتُركيا على العديد مِن البضائع المُتبادِلة، وتسعى بغداد إلى تأَمين احتياجاتها الغذائيّة والصناعية من انقرة بشكلٍ أَساسي. ويعود ذلك إلى انخِفاض أسعار البضائع فيها وإمكانية التحكُّم في مصاريف شحنها بشكلٍ أَكبر، ومِن هذه البضائع: الحبوب والأَحجار الكريمة والبلاستيك والمطاط ومواد البِناء والأَثاث ودقيق القمح والدجاج والبيض والمنسوجات. وفي المُقابل لا تستغني تُركيا عن الصادِرات العراقيّة، إذ تعتمد عليها في العديد مِن المُنتجات والبضائع، ولعل هذا ما جعل العلاقات التجارية العراقيّة التُركية ذات أَمد طويل، ومِن هذه البضائع: النفط والذهب. ويعتمد البلدان الشحن البري بشكلٍ أَساسي في التبادُل التجاري بينها، ولعل الحدود المُشتركة وسهولة نقل البضائع ساهمت في تطوير هذا القطاع بينهما[5].

(1) مجموعة مؤلفين، تسويات ومُصالحات (تقرير)، مركز الجزيرة للدِراسات، الدوحة،2022، ص53-58.

(2) مُعمر منعم العمار، تُركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأَوسط، دار الحِكمة، لندن،2022، ص142-144.

(3) Burak Daglioglu, Turkish Economy grows 11 percent in 2021, Investment Chain in Turkey , issue97,The Investment Office of the Presidency of Republic of Turkey, Ankara, March/2022), P.24-.

(4) ()رووداو ديجيتال، تركيا تهدف لزيادة صادراتها الى العراق لـ 16 مليار دولار العام المقبل، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.rudawarabia.net/arabic.11-12-2022

(5) زيد اسليم، العلاقات التجارية بين العِراق وتُركيا.. ما مدى تقدمها؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية(الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://evrak.co/post/454/28-11-2022

التبادل التجاري بين العِراق وتُركيا

الهجمات التُركية على إقليم كُردستان

عقد مجلس الأمن جلسة طارئة بشأن الحالة في العِراق أعقاب الهجوم الذي وقع في قضاء زاخو في مُحافظة دهوك بكُردستان في 20 تموز/يوليو 2022، ودعت المُمثِلة الخاصّة للأمين العام ورئيسة بعثة الأُمم المُتحدة لِمُساعدة العِراق (يونامي) إلى وقف مثل هذه الهجمات، وحذرت من ان ذلك يزيد مِن إضعاف دولة العِراق. وأوضحت لمجلس الأمن تسلسُل الأحداث، وقالت انه في وقت مُبكر مِن بعد ظهر يوم 20 تموز/يوليو، أَصابت خمس قذائف مدفعية مُنتجع برخ السياحي. والتي أَسفرت عن مقتل تسعة مدنيين وإصابة (33) آخرين بجراح، «وكما هو متوقع في هذا الوقت من العام، فقد كان يعجّ بالزوار - بما في ذلك الأطفال»[1] وعزت حكومة العِراق، بأوضح العبارات، الأحداث المأَساوية إلى القوات المُسلحة التُركية». وعقد مجلس الأمن الدولي جلسته الطارئة مساء يوم الثلاثاء 26 تموز/يوليو، لبحث تِلك الأحداث المأَساوية، وندد أَعضاء المجلس بأَشد العِبارات ذلك الهجوم. وأَكد المجلس -في بيان- انه يدعم السلطات العراقيّة في التحقيقات بشأن الهجوم، ويحث جميع دول الأَعضاء على التعاون مع الحكومة العراقيّة لدعم التحقيقات والتأَكيد على دعم العمليّة الديمقراطية والازدهار واستِقلال وسيادة ووحدة الأَراضي العراقيّة، ورحبت وزارة الخارجيّة العراقيّة بالبيان الأُممي، وقال المُتحدث بإسمها أَحمد الصحاف ان البيان هو «الاول مِن نوعه في سياق سلسلة الانتهاكات التُركية لسيادة وأمن العراق»، وأضاف ان «مضمون البيان يدعم موقف العراق ويضع إجراءات النظر بالاعتداء على السيادة الوطنية في سياق جديد»[2].

(1) الجزيرة، تداعيات الهجوم على المُنتج العِراقي.. مجلس الأَمن يدخل على الخط واردوغان يُجدّد نفي مسؤَولية بِلاده، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/politics/2022/7/26

(2) بغداد-ناس، العِراق يتوقع قراراً مُهِمًا مِن مجلس الأَمن الدولي ضد تُركيا، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.nasnews.com/view.php?cat=90724.26-07-2022

وفي إحاطته أمام مجلس الأمن، أعرب وزير خارجيّة جمهورية العِراق، السيد فؤاد حسين، عن إدانة بلده العِراق بأشد العِبارات «هذا العدوان الصارخ الذي أرتكبه الجيش التُركي بحق الأبرياء المدنيين والمُمتلكات المدنيّة.» واعتبر ذلك الهجوم بمثابة «عدوان عسكري على سيادة العِراق وأمنه وسلامة أراضيه، وإخلالاً وتهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.» وأوضح، ان «محاولة تُركيا انكار وقوفها وراء قصف دهوك لن تفيدها ولدينا معلومات تؤكد قيامها بالاعتِداء» وأضاف، ان «العِراق لديه مُشكلتان تتمثلان بتواجد القوات التركية في اراضيه وأيضاً عناصر حزب العُمال الكُردستاني، ولا يمكن القبول بتصدير المشاكل التُركية وحلها في الأراضي العراقيّة»، وشدَّد حسين على ان العِراق يُندد بالتواجد العسكري «غير الشرعي» للقوات التُركية على الأراضي العراقيّة. وقال ندعو المجلس بموجب المادة (35) مِن ميثاق الأُمم المُتحدة[1] إلى مُمارسة مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين مِن خِلال إصدار قرار عاجل يُلزم تركيا بسحب قواتها العسكريّة المُحتلة مِن كامل الأراضي العراقيّة، بإشراف كامل مِن المجلس، وتحميلها تبعات رفض ذلك.» كما طالب المجلس بتشكيل فريق دولي مُستقل للتحقيق، وتوجيه إدانة قويّة «تجاه هذا العدوان» وإدراج بند الحالة بين العِراق وتُركيا على أجندة أعمال مجلس الأمن، وإلزام الحكومة التركية بدفع التعويضات الناجِمة عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين العُزل[2].

(1) يُنظر نص المادة (35) مِن ميثاق الأُمم المُتحدة، نيويورك، 1945.

(2) الأُمم المُتحدة، أخبار الأُمم المُتحدة، العِراق في جلسة طارئة لمجلس الأمن: رئيسة يونامي تُحذر مِن زيادة التوترات الوطنية والاقليمية في أعقاب هجوم دهوك، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107832

اجتِماع مجلس الأمن القومي التُركي برئاسة اردوغان

انعقد مجلس الأمن القومي في 26 ايار/مايو 2022 برئاسة رئيس جمهورية تُركيا، السيد رجب طيب أردوغان. ومِن أهم ما تم التطرق إليه الاجتماع بما يتصل بالعراق[1]:

1 ـ تم إطلاع المجلس على العمليات التي تم تنفيذها بعزم وإصرار ونجاح ضد جميع انواع التهديدات والمخاطر ضد وحدتنا الوطنية وتضامُننا وبقائنا، وخاصّة مَنظمات PKK/KCK - PYD/YPG، FETO و DAESH الإرهابيّة، وإجراءات إضافية أتُخِذت، وقد تمت مُناقشتها[2].

2 ـ ذكر ان العمليات التي يتم القيام بِها حاليا أو التي سيتم تنفيذها لتطهير حدودنا الجنوبية من خطر الإرهاب لا تستهدف سلامة أراضي وسيادة جيراننا، بل هي مِن ضرورات احتياجات الأمن القومي؛ وقد تم التأكيد على ان هذه العمليات ستُقدم مُساهمة جادة في سلام وأَمن جيراننا[3].

3 ـ التأكيد على ان تُركيا التي تفي دائماً بإلتزاماتها في المُنظمات والتحالُفات الدوليّة التي هي عضو فيها، وفقاً لروح وقانون التحالُف ومبدأ العهد والإخلاص، تتوقع المسؤولية والصدق نفسها مِن جانب الحلفاء. وعلى وجه الخصوص، تم توجيه دعوة إلى الدول التي تنتهك القانون الدولي علناً مِن خِلال دعم ورعاية الإرهاب، العدو المُشترك للبشرية، لوضع حد لهذه المواقف والسلوكيات ومُراعاة الحساسيات الأمنيّة لتُركيا[4].

4 ـ نوقش جانب عمليّة «المخلب-القفل» الجارية شِمالي العِراق.

(1) انقرة/ الأناضول، مجلس الأمن القومي التركي يجتمع الخميس برئاسة اردوغان، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar

(2) أحمد ذياب محمد، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أروغان، دار أمجد للنشر،عمان،2022)، ص117.

(3) انقرة الأناضول، انطلاق اجتماع مجلس الأمن القومي التركي برئاسة اردوغان، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar

(4) TRT() عربي، مجلس الأمن القومي التركي يؤكد عد السماح باي نشاط إرهابي في المنطقة، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.trtarabi.com/now

وفي (1 كانون الاول2022)، انطلق اجتماعاً اخر في العاصِمة التُركية انقرة، لمجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية رجب طيب أَردوغان. ومن أهم ما أكد البيان الصادر عن مجلس على ما يأتي[1]:

- اتخاذ الخطوات اللازمة لعدم السماح بوجود أي تنظيم إِرهابي على الحدود يستهدف حدودنا ومُدننا ومواطنينا وقوات أَمننا في المنطقة، وانه سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. وعدم تسامح تركيا بأي شكلٍ من الأَشكال بشأن استِهداف قوات أَمنها، مِن الجانب السوري. والتأَكيد على ان التعاون والتضامُن في مُكافحة الإِرهاب اللذان سيسهمان في إِحلال السلام والأمن الإِقليميين والعالميين. واستِعداد تُركيا للتعاون في مُكافحة «داعش» وجميع التنظيمات الإِرهابيّة الأخرى.
- إِحاطة المجلس بشكلٍ شامل بشأن العمليات العسكريّة المُستمرة خارج تُركيا وداخلها، ضد مُسلحي حزب العُمال الكُردستاني ووحدات حماية الشعب الكرديّة في سوريا والعِراق في إِطار القانون الدولي. وأَكد وزير الدِفاع التُركي خلوصي أَكار، في تصريح صحفي ان «الجيش التُركي يواصل بِكُل حزم وتصميم كِفاحه ضد الإِرهاب بهدف ضمان أَمن شعبه وحدود بِلاده في إِطار المادة (51) مِن ميثاق الأُمم المُتحدة[2] التي تنص على الحق المشروع في الدفاع عن النفس، وبِما يتوافق مع احتِرام وحدة تُراب وسيادة جيرانها»[3].
- التصميم التُركي على شن عمليّة عسكرية في شِمال شرقي سوريا مِن أَجل تأَمين حدودها مِن التنظيمات الإِرهابيّة، والقيام بشن سلسلة مِن الغارات الجويّة رداً على التفجير الذي وقع بمنطقة تقسيم بإِسطنبول في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وأَكد أردوغان ان انقرة تهدف من وراء ذلك إِقامة «حِزام أَمني»، على طول الحدود الجنوبية، «مِن الشرق إلى الغرب» وتشمل هذه المنطقة مدينة عين العرب (كوباني)، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (الكرديّة)، بعد ان انتزعتها في 2015 مِن عناصر تنظيم الدولة «داعش» بدعم من أَمريكا. وتركز القصف الجوي ونيران المدفعية على مواقع لحزب العُمال الكُردستاني وقوات سوريا الديمقراطية، اللذين تتهمهما تُركيا بالوقوف وراء التفجير، وهو ما ينفيانه[4].

(1) عربي بوست، تُركيا مُصممة على مُحاربة أَي تنظيم إِرهابي بالمنطقة.. تفاصيل اجتِماع لمجلس الأَمن القومي التُرْكي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabicpost.net/2022/12/01

(2) روداو ديجيتال، الأَمن القومي التُرْكي سنتخذ الخطوات اللازمة لعدم السماح بوجود أَي تنظيم إِرهابي على الحدود، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/2022-12-turkey/011220222.01

(3) يُنظر نص المادة (51) مِن ميثاق الأُمم المُتحدة 1945.

(4) الميادين نت، مجلس الأَمن القومي التُرْكي.. لن نسمح بوجود أَي تنظيم إِرهابي في المنطقة، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.almayadeen.net/news/01-12-2022

العلاقات العراقيّة - العربيّة- الخليجيّة 2022

أ) قمة العقبة 25 اذار/مارس2022

استضافت مدينة العقبة الأردنية في 25 اذار/مارس 2022 لقاءً رباعياً جمع العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العِراقي السابق مصطفى الكاظمي، لبحث المُستجدات الدوليّة والإقليميّة، وشهد الاجتِماع حضوراً سعودياً مُمثلاً بوزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي، الأمير تُركي بن محمد بن فهد بن عبد العزيز، وفق ما أعلنه الديوان الملكي الأردني[1].

وهذه القِمة تُعد الثانية مِن نوعها التي يستضيفها الأردن؛ إذ انعقدت اول قمّة في آب/أغسطس 2020 بالعاصِمة الأردنية عمّان، ضمت ثلاث دول في وقتها (الأردن والعِراق ومصر) وشكلت البُلدان الثلاثة مجلساً تنسيقاً مُشتركاً على ضوء نتائج القمة الثلاثيّة الاولى. وأبرمت الدول الثلاث اتفاقات اقتصاديّة مُشتركة وأخرى ثُنائية فيما بينها تتمحور في الغالب حول الطاقة والتِجارة والاستِثمار[2]. ومن ضمن أهم ما تم التوصل إليه في اجتماع القِمة[3]:

- بحسب قناة «المملكة» الرسمية ان اللقاء الرُباعي كان «تشاورياً»؛ والتي لا ينتج عنها في العادة اتفاقيات أو تفاهمات وانما الكُل يحاول تحسُس موطئ أقدامه في ظل المشهد الدولي والإقليمي.
- ان لقاء العقبة جاء «في إِطار سلسِلة مِن اللقاءات التي نشطت نتيجة تطورات في الإقليم وعلى المستوى

(1) الشرق الأوسط، بحضور سعودي.. لقاء يجمع الملك عبد الله ومحمد بن زايد والسيسي والكاظمي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202225/03//meeting-jordan-mbz-sisi-kadhimi

(2) شفق نيوز، قمة رباعية في العقبة: الكاظمي إلى الأردن لِلقاء قادة ثلاث دول، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://shafaq.com/ar

(3) الخليج اونلاين، قمة رُباعية في الأردن تضمُ قادة مصر والإمارات والعِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://alkhaleejonline.net/25-03-2022

الدولي، وكثفت مساعي إخماد الحرائق قبل اندلاعها، فعلى سبيل المثال؛ ان الحرب في أوكرانيا «تضع أغلب هذه الأَطراف (الأَردن والعِراق ومصر والإمارات) في خانة حرجة فأغلبها حليفة وصديقة لواشنطن تاريخياً لكنها ترتبط مع موسكو بعلاقات ومصالح عميقة جداً. فهذه الدول لا تستطيع ان تدير ظهرها لواشنطن ولا تستطيع ان تجاريها في الوقت نفسه وتقامر بعلاقات مُفيدة لها مع روسيا[1].

- بحسب البيان الهاشمي الرسمي ان اللقاء تناول «سُبل تطوير العلاقات الأَخوية بين الدول العربية المُجتمِعة».
- تناول اللقاء سُبل تعزيز علاقات التعاون المُشترك بين الدول الأَربع في مُختلف الأَصعدة، خاصّة التجارية والاقتصاديّة وزيادة التبادُل التجاري وبِما يُحقق مصالح الشعوب الشقيقة في الازدهار والتنمية..
- تبادُل وجهات النظر حول مُجمل الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصّة ما يتعلق بمواجهة تداعيات الظروف العالمية الحالية وعلى رأسها تطورات الأَزمة الاقتصاديّة العالمية على قطاعات الأمن الغِذائي والطاقة والتِجارة وسُبل مواجهة تداعياتها عبر التنسيق بين دول المنطقة، بِما يُحقق مصالح شعوبها[2].
- التطرق إلى تطورات الأَزمات الدوليّة والإقليمية، وتعزيز الجهود في وضع الحلول لها؛ مِن أَجل أَمن المنطقة واستِقرارها.

ب) زيارة السوداني إلى الأَردن

في اولى جولاته الخارجيّة مِنذُ تكليفه، وفي اولى خطواته في رسم السياسة الخارجيّة لحكومته، زار رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، المملكة الأَردنية الهاشمية، يوم الثلاثاء الموافق 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتقى الملك عبد الله الثاني بن الحسين. وتم خِلالها بحث عدد مِن الملفات والقضايا الاقتصاديّة والأمنيّة والدبلوماسية ذات الاهتِمام المُشترك[3]. ورسمت زيارة السوداني إلى عمّان شكل المسار الخارجي للحكومة العراقيّة الجديد، فقد جاءت للتأكيد على أَهمية القضايا المُشتركة بين الدولتين، ولتبديد الشكوك حول مصير الاتفاقيات السابقة المُبرمة بين العِراق والأَردن إضافة إلى مصر، نظراً لِما تضمنته مِن رسائل دللت على تمسُك العِراق والتزامه بقواعد حسنُ الجِوار العربي والإقليمي. فقد أَشار المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العِراقي، ان الزيارة شهدت عقد جلسة مُباحثات موسعة بين الجانبين، حول مُختلف القضايا ذات الاهتِمام المُشترك، كملفات التنسيق الثُنائي على مُختلف الصعد والمجالات، فضلاً عن دورها في تعزيز العمل على وفق مُذكرات التفاهم

(1) فرانس برس، قمة عربية رُباعية «تشاورية» في الأَردن، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/202225/03/

(2) أُسامة مهدي، بِمشاركة العِراق ومصر والإمارات والأَردن وبحضور سعودي.. قمة العقبة تبحث الأَزمة الاقتصادية وأَمن المنطقة، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي:
https://elaph.com/Web/News/20221469709/03/.html

(3) شفق نيوز، السوداني يزور الأَردن في أَولى محطاته الخارجية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://shafaq.com/ar/22-11-2022.

الموقعة بين البلدين. وتأتي الزيارة، بعد سلسِلة مِن التساؤلات حول مدى رغبة الحكومة العراقيّة المُشكلة حديثاً، في الالتزام بالاتفاقيات المُبرمة مع الجانب الأردني، فضلاً عن مشاريع التكامُل الإقليمي وعلى رأسها «الشراكة التنموية الثلاثيّة» مع كُل مِن الأردن ومصر[1]. ولأهميتها فقد شدّد الملك أثناء اللقاء على «أهمية مواصلة التعاون الثُنائي بين البلدين، والثُلاثي مع مصر، بوصفه أنموذجاً للتكامُل في المنطقة». ودللت الزيارة، في الجانب البروتوكلي العالي والوفد المُرافق، انها جاءت لتُبدد تلك الشكوك حول مدى استعداد السوداني للاستمرارية في الاتفاقيات الموقعة سابقة الذكر، وهناك أطراف مِمن منحوا الحكومة العراقيّة المُكلفة الثقة، أو قدموها، لديهم وجهات نظر مُعارضة للحكومة السابقة ومشاريعها واتفاقياتها، لاسيما ما يتصل مِنها بالعلاقات العراقيّة العربية، كان آخرها انتِقاد النائب عن ائتلاف دولة القانون، عالية نصيف، مشروع الربط الكهربائي بين الأردن والعِراق في مُنتصف تشرين الاول/أكتوبر 2022[2].

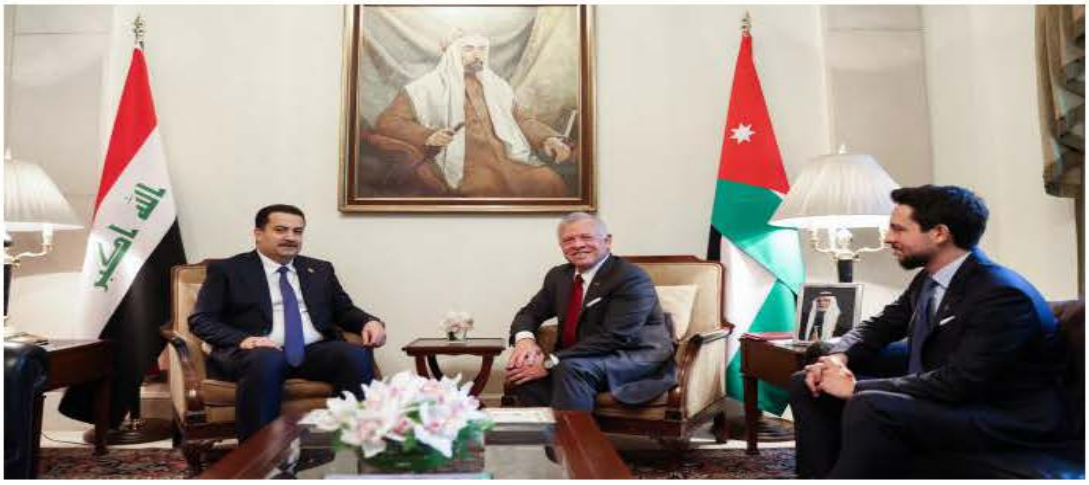

رسائل الزيارة

يبدو ان هناك إدراكاً عِراقياً بالمخاوف العربية مِما قد يطرأ على السياسة الخارجيّة العراقيّة من مُستجدات تجاه علاقاته مع مُحيطه العربي، ولذلك حملت الزيارة عدداً مِن رسائل الطمأنة الضمنيّة كان أَهمُها[3]:

1 ـ اصطحاب رئيس الوزراء العِراقي، لمُحافظ الانبار في الزيارة وحضوره الحِوارات، إذ تعدّ الانبار المُحافظة العراقيّة المُحاذية للأَردن والتي تُمثّل بوابة لتنفيذ الاتفاقيّات الاقتصاديّة والأمنيّة الموقعة بين الطرفين.

2 ـ إشارة بيان المكتب الإعلامي للحكومة العراقيّة إلى ان الزيارة بحثت تعزيز الشراكة ومُذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين.

(1) الوكالة الوطنية العِراقية للأنباء، بالصور.. ملك الأردن يستقبل السوداني، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://ninanews.com/Website/News/Details?Key=1015442

(2) عدنان الرُبيعي، توقيت ودلالات زيارة السوداني إلى الأردن، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://strategiecs.com/ar/analyses/23-11-2022

(3) زايد الدخيل، زيارة رئيس الوزراء العِراقي للأردن تعكس أهمية المملكة في الاقليم، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://alghad.com

3 ـ تأتي هذه الزيارة كأولى الجولات الخارجيّة للسوداني، وما سيتبعها مِن زيارات خليجية؛ يعطي العديد مِن الرسائل باستِعداد الحكومة الجديدة للتقارُب مع المُحيط العربي وإقامة علاقات خارجيّة متوازِنة مع الأَطراف كافة، وهي ليست مع مِحور ضد مِحور آخر، فضلاً عن انها تُريد بِناء علاقات مع الجميع وفق المصالح العُليا للعِراق. ويبدو ذلك مِن الأُمور المهمّة التي تسعى الحكومة العراقيّة لتحقيقها.

دلالات الزيارة

اكتسبت زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الأَردن ولقائه الملك عبد الله الثاني، أَهمية مُتعدِدة مِن حيثُ التوقيت والعلاقات الاستراتيجيّة الثُنائية، وأَيضاً الأَدوار الوازنة والاستراتيجيّة للبلدين مِنهما في السياسة الدوليّة للشرق الأَوسط. إذ تحمل زيارة الرئيس السوداني إلى الأَردن كأولى محطاته الخارجيّة العديد مِن الدلالات، نذكر مِنها[1]:

1 ـ يُمثل الأَردن شريكاً وداعِماً مُهِماً بالنسبة للعِراق في عدة مجالات مِنها؛ الجانب الأَمنيّ والذي فرضته الحدود المُشتركة بين الطرفين، والتعاون الاقتصادي المُتمثل بانتقال البضائع بين البلدين والاستِثمارات المُشتركة، فضلاً عن وجود الجالية العراقيّة الكبيرة في الأَردن والتي تُقدر بـ (131) ألف عراقي بحسب المجلس الأَعلى للسُكان الاردني.

2 ـ الخبرات الأَردنية في ملف مُكافحة الإِرهاب، حيثُ يأَتي الأَردن في طليعة الدول التي تُنادي بضرورة مُحاربة الإِرهاب، والتصدي له، وهو ما يحتاجه العِراق اليوم، ومِما يؤَكد ذلك رسائل الملك المُستمرة بوقوف الأَردن إلى جانب العِراق بهذا الملف، وضرورة الحفاظ على أَمنه واستِقراره، ولفت الملك خِلال لقاءه بالسوداني، إلى أَهمية دور العِراق في مُحيطه العربي والإِقليم، مُشدِداً على ان أَمن العِراق يُعد ركيزة أَساسيّة لأَمن المنطقة واستِقرارها.

3 ـ أَهمية المشاريع المُشتركة، كمشروع انبوب النفط العِراقي الواصل مِن البصرة إلى العقبة، والمدينة الصناعية المُشتركة والمنطقة الاقتصاديّة الخاصّة بين الطرفين، وهي مشاريع ابتدأَ العملُ بِها فعليّاً في الحكومة السابِقة، وتحتاج الحكومة الحالية للمضي قدُماً في هذه المشاريع، لمواجهة الأَزمة الاقتصاديّة في العِراق التي تفاقُم مِن حالة الغضب في الشارع هناك، في وقت يسعى فيه السوداني لكسب الثقة الشعبية، والحيلولة دون تجدُد الاحتجاجات[2].

4 ـ ما يزيد مِن أَهمية الزيارة؛ تناولها ملفات تُمثّل امتِداداً للاهتِمام الداخلي تتمحور في التعاون بين البلدين فيما يتعلق بملف المطلوبين بقضايا فساد وقضايا أَمنية، ومحاولة استِرجاع الأَموال المهرّبة، وهي ملفات يمكن للأَردن مُساعدة السوداني في تنفيذها مِن خِلال ما يمتلكه مِن خبرة واسِعة في

(1) عدنان الربيعي، توقيت ودلالات زيارة السوداني إلى الأَردن، مصدر سبق ذِكره.

(2) العربي الجديد، ملك الاردن يستقبل رئيس الوزراء العِراقي في اول زيارة خارجية له، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/politics

مجالات الأمن والاستخبارات الماليّة، إضافة إلى علاقاتها المُمتدة مع الأجهزة الأمنيّة والاستِخباراتية مِن مُختلف دول العالم. ولهذه الملفات أهميتها بالنسبة حكومة السوداني على المستوى الداخلي، خاصّة ما يتعلق مِنها بِمُكافحة الفساد وتعزيز الجانب الأمني، إذ تصدّر هذان الملفان إضافة إلى تقديم الخدمات اهتِمامات الحكومة، نظراً لأهميتهما في تعزيز الثِقة الشعبيّة بالحكومة، بعد عدد مِن الأحداث التي رافقت تشكيلها. هذا ما أشار إليه العديد مِن السياسيين القريبين مِن رئيس الوزراء العِراقي، الذين أكدوا ان أمام السوداني تحدي مُكافحة الفساد واستِرجاع الأموال المهربّة للخارج وان الأردن أحد الدول التي تدعمه في ذلك. وهو ما يُبرر في ان الزيارة اقتصرت على رسائل مُحددة دون تصريحات واضِحة؛ وتأسيساً على المُعطيات المُتقدِمة فإنّ الزيارة لم تختتم بمؤتمر صحفي يوضح مُجرياتها ومحاورها التفصيلية.

5 ـ جاءت الزيارة لتعزيز التقارُب الجديد بين الأردن والعِراق ومصر، في إطار التعاون الثُلاثي، الذي يسعى لرص الصفوف، بعيداً عن التجاذُبات الإقليمية الحالية، ومحاولة ترتيب ولم شمل البيت العربي مرة أخرى، في ظل ما يشهده الإقليم مِن فوضى، وتعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البُلدان الثلاثة، بِما يُحقق مصالحهم المُشتركة، ويخدم القضايا العربية. فالعلاقة بين البلدين تاريخية وعميقة، فالموقع الاستراتيجي للأردن، يستطيع ان يلعب دوراً مُميزاً في الربط الاقتصادي بين العِراق ومصر، ما يؤَدي لفتح مجال أمام علاقات عربية بينية، قد تؤَدي إلى تحقيق استِقرار اقتصادي داخل الدول الثلاث[1].

6 ـ وخِتاماً؛ يتشارك الأردن والعِراق حدوداً مُشتركة تمتد على مسافة نحو (181 كم)، ومِن المُهم بالنسبة للأردن ضمان استِقرار الوضع الأمني في العِراق، لِما لها مِن انعِكاسات ايجابية على الصعيد الاقتصادي والأمني، ولتفادي سيناريو حدوده الشِماليّة والشرقية التي يواجه فيها حرباً على المُخدرات والمُهربين؛ جراء الانفلات الأمني على الجانب الآخر مِنها. وعلى صعيد آخر يهتم الأردن بالملف الاقتصادي مع العراق، والذي يعد بوابة مهمّة للاستِثمار والتبادُل التجاري؛ مِما يُعزز الإستقرار الاقتصادي للأردن، ويُعزز مِن فرص الشراكات المُستقبلية بين البُلدان على مستوى القطاعين العام والخاص.

وعليه؛ تُبرز الزيارة الدور الأردني المُتقدم على المُستوى الإقليمي، في ظل التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم، وما زيارة السوداني إلى الأردن، كأول محطة خارجيّة له، إلّا دلالةٌ على ذلك.

ج) قمّة جدّة للأمن والتنمية

بدعوة مِن الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، عقد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العِراق، والولايات المُتحدة الأمريكيّة، قمة مُشتركة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، في 16 تموز/يوليو 2022، وذلك بهدف تأكيد شراكتهم التاريخية، وتعميق تعاونهم المُشترك في جميع المجالات، ورحب القادة بتأكيد الرئيس

(1) زايد الدخيل، زيارة رئيس الوزراء العِراقي للأردن تعكس أهمية المملكة في الاقليم، مصدر سبق ذِكره.

الأَمريكي جو بايدن على الأهميّة التي توليها الولايات المُتحدة لشراكاتها الاستراتيجيّة المُمتدة لعقود في الشرق الأَوسط، والتزام الولايات المُتحدة الدائم بأَمن شُركاء الولايات المُتحدة والدفاع عن أَراضيهم، وإِدراكها للدور المركزي للمنطقة في ربط المُحيطين الهندي والهادئ بأَوروبا وإِفريقيا والأَميركيتين[1].

لِقاءات ثُنائية سبقت القِمة

استبق الرئيس الأَمريكي جو بايدن القمة -التي أُطلق عليها قمة جدّة للأَمن والتنمية- بلقاءات ثُنائية بدأها بلقاء مع رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، وأتبعه باجتماع مع الرئيس المصري، وكان آخر لقاءاته الثُنائية مع الرئيس الإِماراتي محمد بن زايد. وأَكد بيان أَمريكي عِراقي مُشترك أَهمية الالتزام المُتبادل بالشراكة الثُنائية بين البلدين وفقاً لاتفاق الإِطار الاستراتيجي، مُشدِداً على أَهمية تشكيل حكومة عِراقية جديدة تستجيب لإِرادة العراقيين واحترام العِراق واستِقلاله. كما أَكد هذا البيان -الذي صدر عقب اجتِماع بين بايدن والكاظمي- أَهمية تقويّة المؤسسات العراقيّة وتمكين قوات الأمن مِن تحقيق الإِستقرار في العِراق والمنطقة[2].

افتتاح أَعمال القمة

افتتح ولي العهد السعودي الأَمير محمد بن سلمان أَعمال القمة، بكلمة دعا فيها إِيران إلى عدم التدخُل في شؤون دول المنطقة، وأَعرب فيها عن أَمله في تأَسيس علاقات جيدة بين الولايات المُتحدة ودول المنطقة. وشارك رئيس الوزراء العِراقي السابق مصطفى الكاظمي في القمة وأَكد على الدور المُهِم للعِراق في المنطقة. وقال الكاظمي، عند وصوله إلى مدينة جدّة والتقائه بولي العهد السعودي الأَمير محمد بن سلمان، ان «العِلاقة مع السعودية في أَحسن حالاتها وتتطور بشكلٍ كبير، فهناك الكثير مِن الأَمور المُشتركة بينهما»، وجرى خِلال

(1) إِحسان الفقيه، قمة «جدّة للأَمن والتنمية» هل يربح الجميع؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar/19-07-2022

(2) الجزيرة، في ختام جولة بايدن بالمنطقة.. انطِلاق قمة جدة للأمن والتنمية بمُشاركة الرئيس الأَميركي وقادة 9 دول عربية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/politics/2022/7/16

اللقاء «استِعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وفرص التعاون الواعدة، فضلاً عن تبادُل وجهات النظر حول عدد مِن القضايا الإقليمية»، ومُناقشة الكثير مِن الملفات وعلى رأسها الاقتصاد وفي شأن آخر، قال الكاظمي ان العِراق «يؤكد على دعم القضيّة الفلسطينية، ولن يكون في أي مِحور في المنطقة ضد مِحور آخر»، مُشيراً إلى ان «علاقات العِراق مع العرب ودول الجِوار في أحسن حالاتها». وحول العلاقات بين طهران وواشنطن، قال الكاظمي ان الحِوار الأمريكي-الإيراني «نتائجه ستكون إيجابية على المنطقة»، مُشيراً إلى ان «العِراق يسعى لفتح باب الحِوار»[1]. واقترح الكاظمي انشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية والتكامل، وقال ان بلاده تسعى «لتعزيز بيئة الحِوار في منطقتنا لِما يخدم مصالح الشعوب»[2].

وفي سياق مُتصل، وقعت هيأة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة الكهرباء العراقيّة، على هامش قمة جدّة للأمن والتنمية، عقد الربط بين شبكة الربط الخليجي وشبكة كهرباء جنوب العِراق، بحضور وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان ووزير النفط العِراقي إحسان عبد الجبار، كما وقع الأمير عبد العزيز بن سلمان وإحسان عبد الجبار المحضر التنفيذي الخاص بمبادئ اتفاق الربط الكهربائي بين السعودية والعِراق، وذلك تنفيذاً لِمُذكِرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في بداية عام 2022[3].

(1) العربية، الكاظمي للعربية: العلاقة مع السعودية تتطور بشكلٍ كبير، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alarabiya.net/saudi-today/2022/07/16

(2) إحسان الفقيه، قمة «جدة للأمن والتنمية» هل يربح الجميع؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar/19-07-2022

(3) الجزيرة، ـقمة جدّة بيان ختامي يؤكد الشراكة الخليجي الأميركية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/politics/2022/7/16

البيان الختامي لقمّة جدّة للأَمن والتنمية

صدر البيان الخِتامي لـ(قمة جدّة للأَمن والتنمية) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعِراق والأُردن ومصر والولايات المُتحدة فيما يأتي أَهم ما جاء فيهِ[1]:

1 ـ أَكد القادة رؤيتهم المُشتركة لمنطقة يسودها السلام والازدهار، وما يتطلبه ذلك مِن أَهمية أَتخاذ جميع التدابير اللازمة في سبيل حفظ أَمن المنطقة واستِقرارها، وتطوير سُبل التعاون والتكامُل بين دولها، والتصدي المُشترك للتحديات التي تواجهها، والالتزام بقواعد حسنُ الجِوار والاحترام المُتبادل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية[2].

2 ـ جدد الرئيس بايدن التأكيد على التزام الولايات المُتحدة بالعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل

(1) جدة واس، البيان الخِتامي لـ «قمة جدة للأَمن والتنمية»، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2022-07-16-1.1650594

كذلك يُنظر: الحكومة العراقية، قمة جدة للأَمن والتنمية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(2) ويكيبيديا الموسوعة الحُرة، البيان الخِتامي لـ «قمة جدة للأَمن والتنمية»، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2022-07-16

والدائم في الشرق الأَوسط. وأكد القادة ضرورة التوصل لحل عادل للصِراع الفلسطيني- الإِسرائيلي على أَساس حل الدولتين، مُشدِّدين على ضرورة وقف كُل الإجراءات الأُحادية التي تقوض حل الدولتين، واحترام الوضع التاريخي القائم في القدس ومُقدساتها، وعلى الدور الرئيس للوصاية الهاشمية في هذا السياق. كما أَكدوا على أَهمية دعم الاقتصاد الفلسطيني ووكالة الأُمم المُتحدة لإِغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا). وأشاد الرئيس بايدن بالأَدوار المهمّة في عمليّة السلام للأردن ومصر، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودعمها للشعب الفلسطيني ومؤَسساته.

3 ـ جدد القادة عزمهم على تطوير التعاون والتكامُل الإقليمي والمشاريع المُشتركة بين دولهم بما يسهم في تحقيق التنمية المُستدامة، والتصدي الجماعي لتحديات المناخ مِن خِلال تسريع الطموحات البيئية، ودعم الابتكار والشراكات، بِما فيها باستِخدام نهج الاقتصاد الدائري وتطوير مصادر مُتجددة للطاقة. وأَشاد القادة في هذا الإِطار باتفاقيات الربط الكهربائي بين السعودية والعِراق، وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعِراق، وبين السعودية وكُل مِن الأَردن ومصر، والربط الكهربائي بين مصر والأَردن والعِراق[1].

4 ـ أَكد القادة على أَهمية تحقيق أَمن الطاقة، واستِقرار أَسواقها، مع العمل على تعزيز الاستِثمار في التقنيات والمشاريع التي تهدف إلى خفض الانبعاثات وإِزالة الكربون بِما يتوافق مع الالتزامات الوطنية.

5 ـ جدد القادة دعمهم لمُعاهدة عدم انتِشار الأَسلحة النووية، ولهدف منع انتِشار الأَسلحة النووية في المنطقة. كما جدد القادة دعوتهم إِيران للتعاون الكامل مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، ومع دول المنطقة، لإِبقاء منطقة الخليج العربي خالية مِن أَسلحة الدمار الشامل، وللحِفاظ على الأَمن والإِستقرار إقليمياً ودولياً[2].

6 ـ جدد القادة إِدانتهم القويّة للإِرهاب بكافة أَشكاله ومظاهره، وعزمهم على تعزيز الجهود الإقليمية والدوليّة الرامية لِمُكافحة الإِرهاب والتطرف العنيف، ومنع التمويل والتسليح والتجنيد للجماعات الإِرهابيّة مِن جميع الأَفراد والكيانات، والتصدي لجميع الانشطة المُهدِدة لأَمن المنطقة واستِقرارها[3].

7 ـ أَكد القادة إِدانتهم القويّة للهجمات الإِرهابيّة ضد المدنيين ومُنشآت الطاقة في السعودية والإِمارات، وضد السفن التجارية المُبحِرة في ممرات التجارة الدوليّة الحيوية في مُضيق هرمز وباب المندب، وشددوا على ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأَمن ذات الصلة، ومِنها القرار 2624[4].

(1) جدّة-واع، البيان الخِتامي لـقمة جدة: ترحيب بالدور الايجابي للعِراق في المنطقة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.ina.iq/160908--.html.16-07-2022

(2) وكالة الأَنباء العُمانية، البيان الخِتامي لـقمة جدة للأَمن والتنمية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://omannews.gov.om/topics/ar/5/show/404983

(3) عربي بوست، البيان الخِتامي لـقمة جدة للأَمن والتنمية: أَدان الإِرهاب ودعا إِيران إِلى التعاون وإِسرائيل لاحترام القدس، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabicpost.net/16-07-2022

(4) يُنظر: نص قرار مجلس الأَمن المُرقم2624.

8 ـ جدد القادة دعمهم الكامل لسيادة العراق وأمنه واستقراره، ونمائه ورفاهه، ولجميع جهوده في مُكافحة الإرهاب، ورحبوا بالدور الإيجابي الذي يقوم به العِراق لتسهيل التواصل وبِناء الثِقة بين دول المنطقة.

9 ـ رحب القادة بالهدنة في اليمن، وبتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، مُعبرين عن أملهم في التوصل إلى حل سياسي وفقاً لمرجعيات المُبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومُخرجات الحِوار الوطني الشامل[1]، وقرارات مجلس الأمن ومنها قرار مجلس الأمن 2216[2].

10 ـ أكد القادة ضرورة تكثيف الجهود للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بِما يحفظ وحدة سوريا وسيادتها، ويُلبي تطلعات شعبها، بِما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254[3] وشدد القادة على أهمية توفير الدعم اللازم للاجئين السوريين، وللدول التي تستضيفهم، ووصول المُساعدات الانسانية لجميع مناطق سوريا.

11 ـعبر القادة عن دعمهم لسيادة لبنان، وأمنه واستقراره، وجميع الإصلاحات اللازمة لتحقيق تعافيه الاقتصادي. ونوه القادة بشكلٍ خاص بمُبادرة دولة الكويت الرامية إلى بِناء العمل المُشترك بين لُبنان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبإعلان دولة قطر الأخير عن دعمها المُباشر لمرتبات الجيش اللبناني. وأكدت الولايات المُتحدة عزمها على تطوير برنامج مُماثل لدعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، كما رحب القادة بالدعم الذي قدمته جمهورية العراق للشعب اللُبناني والحكومة اللبنانية في مجالات الطاقة والإغاثة الانسانية.

12 ـ جدد القادة دعمهم للجهود الساعية لحل الأزمة الليبية وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومِنها القرارين 2570 و2571[4] وضرورة عقد انتِخابات رئاسية وبرلمانية جنباً إلى جنب في أقرب وقت، وخروج جميع المُقاتلين الأجانب والمُرتزقة دون إبطاء. وجدد القادة دعمهم لتوحيد المؤسسات العسكريّة بإشراف الأُمم المُتحدة. وعبر القادة عن تقديرهم لاستِضافة جمهورية مصر العربية للحِوار الدستوري الليبي بِما يدعم العمليّة السياسيّة المدعومة مِن الأُمم المُتحدة[5].

13 ـ أكد القادة دعمهم لجهود تحقيق الإستقرار في السودان، واستكمال وانجاح المرحلة الانتقالية، وتشجيع التوافق بين الأطراف السودانية، والحِفاظ على تماسُك الدولة ومؤسساتها، ومُساندة السودان في مواجهة التحديات الاقتصاديّة.

14 ـ بالنسبة لسد النهضة الأثيوبي، عبر القادة عن دعمهم للأمن المائي المصري، ولحل دبلوماسي يُحقق مصالح جميع الأطراف ويسهم في سلام وازدهار المنطقة. وأكد القادة ضرورة التوصل لاتفاق بشأن ملء

(1) RT عربي، البيان الختامي للقمة الخليجية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://arabic.rt.com/middle_east/14156132022-12-09-

(2) يُنظر: نص قرار مجلس الأمن المُرقم2216.

(3) يُنظر: نص قرار مجلس الأمن المُرقم2254.

(4) يُنظر: نص قراري مجلس الأمن المُرقمين2570و2571.

(5) العربية، بيان قمة جدة: التزام أميركي بأمن الشرُكاء في مواجهة التهديدات، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alarabiya.net/saudi-today/2022/07/16

وتشغيل السد في أجل زمني معقول كما نص عليه البيان الرئاسي لرئيس مجلس الأمن الصادر في 15 أيلول/سبتمبر 2021، ووفقاً للقانون الدولي[1].

15 ـ وفيما يخص الحرب في أوكرانيا، يُجدد القادة التأكيد على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي، بما فيها ميثاق الأمم المُتحِدة، وسيادة الدول وسلامة أراضيها، والالتزام بعدم استِخدام القوة أو التهديد بِها. ويحث القادة المُجتمع الدولي وجميع الدول على مُضاعفة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي، وانهاء المُعاناة الانسانية، ودعم اللاجئين والنازحين والمُتضررين مِن الحرب، وتسهيل تصدير الحبوب والمواد الغذائيّة، ودعم الأمن الغِذائي للدول المُتضررة[2].

16 ـ وفيما يخص أفغانستان أكد القادة على أهمية استِمرار وتكثيف الجهود في سبيل دعم وصول المُساعدات الانسانية لأفغانستان، وللتعامُل مع خطر الإرهابيين المتواجدين في أفغانستان، والسعي لحصول الشعب الأفغاني بجميع أطيافه على حقوقهم وحُرياتهم الأساسيّة، وخاصّة في التعليم والرعاية الصحيّة وفقاً لأعلى المعايير المُمكِنة، وحق العمل خاصّة للنِساء، عبر القادة عن تقديرهم لدور دولة قطر في مُساندة أمن الشعب الأفغاني واستِقراره.

17 ـ رحب القادة باستِعدادات دول قطر لاستِضافة كأس العالم 2022، وجددوا دعمهم لِكُل ما مِن شأنه نجاحه[3].

18 ـ أكد القادة التزامهم بانعقاد اجتماعهم مُجدداً في المُستقبل.

أَجِندة العام الجديد

مُشكِلات العام القادم

رُبما كان عام 2022، مِن أكثر الأعوام التي شهدت أحداثاً ووقائع دراماتيكية، وأوضاعاً مُضطربة، وتحديات صعبة في العِراق، مُقارنةً بالأعوام السابقة، حتى بدا عند بعض المحطات والمُنعطفات ان البلد ذاهب إلى الهاوية، وان كُل ما تحقق في الجوانب والمجالات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة مِن مُنجزات خِلال التسعة عشر عاماً المُنصرمة مُرشح للانهيار، أو بتعبير آخر، وكما كان يُردِد الكثيرون، ان انعِكاسات ومُخرجات حصيلة الأخطاء والسلبيات والانحِرافات والصِراعات ومظاهر الفساد التي تراكمت واستفحلت على امتداد ما يُقارب العقدين مِن الزمن راحت تبرز وتتجلى بِكُل وضوح، لترسم مشهداً مُقلِقاً وخطيراً وسوداوياً قاتماً.

(1) اليوم السابع، البيان الخِتامي لـقمة جدة للأمن والتنمية: القادة يدعمون الأمن المائي المصري، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.youm7.com/story/2022/7/16

(2) وكالة الأنباء القطرية، البيان الخِتامي لقمة جدة يُرحب باستِعدادات دولة قطر لاستضافة كأس العالم2022، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2022-0057/16/07

(3) حُسام الدين فضيل، البيان الخِتامي لـ «قمة جدة للأمن والتنمية يُرحب باستِعدادات دولة قطر لاستِضافة كأس العالم، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي:https://www.alkass.net/alkass/newsdetails-165606-16-07-2022

ارتبطت تفاعُلات وتداعيات وإرهاصات عام 2022 في العِراق بِكُل جوانبها وأبعادها وعناوينها أساساً بالمُخرجات الجدلية للانتخابات البرلمانيّة المُبكرة التي جرت في 10 تشرين الاول/أكتوبر 2021، والتي أوصلت البلد بشكلٍ أو بآخر إلى الانسِداد السياسي، فقد شهد العِراق عام 2022 أكبر أزمة سياسيّة مِنذُ الغزو الأمريكي عام 2003، إذ امتدت إفرازات تلك الانتخابات وآثارها حتى الأشهر الأخيرة من العام، والتي تكللت باختيار محمد شياع السوداني رئيساً لمجلس الوزراء في تشرين الثاني/أكتوبر 2022[1]. إلى جانب ذلك، فإنّه برغم الجهد العسكري والاستخباراتي المتواصل في التصدي للجماعات الإرهابيّة، ولا سيما عصابات «داعش»[2]، إلاّ ان عام 2022 شهد العديد مِن الخروقات الأمنيّة في مُدن ومُحافظات مُختلفة، ولاسيما كركوك وديالى وصلاح الدين والموصل، كان آخر هذه الخروقات الهجوم الذي استهدف قوات الشرطة الإتحاديّة بمُحافظة كركوك في 18 كانون الاول/ديسمبر 2022 وأسفر عن مصرع (7) جنود وجرح آخرين. وهنا يقول الباحث الأمني حسن العُبيدي: «ان العِراق تمكّن خِلال السنوات الماضية مِن الحد مِن تحركات خلايا التنظيم، إلّا انه لم يفلح في القضاء عليها بصورة تامة، وهو ما يضع العديد مِن علامات الاستِفهام على الجُهد الاستخباري»[3]، ولعل تِلك الخروقات لم تكُن بعيدة بشكلٍ أو بآخر عن مُجمل الأوضاع السياسيّة المُرتبكة، لأنه على طول الخط كانت الأوضاع السياسيّة المُرتبكة تنعكس سلباً على الأوضاع الأمنيّة، والعكسُ صحيح.

ليس هذا فحسب، وانما اسهمت الأوضاع السياسيّة المُرتبِكة، وان بشكلٍ غير مُباشر في توسيع نِطاق الانتهاكات والتجاوزات الخارجيّة للسيادة الوطنيّة، بحجة مُلاحقة الجماعات المُعارِضة المُسلحة التي تتخذ مِن الأراضي العراقيّة مُنطلقاً لتنفيذ عمليات عسكرية وأمنية في داخل بعض بُلدان الجِوار، وهو ما عقّد مشاكل وأزمات إقليم كُردستان وأحرج الحكومة العراقيّة. ناهيك على ان التوتر بين الولايات المُتحدة وإيران «يؤثر في العِراق»، سِواءً بشِكلٍ مُباشر أم غير مُباشر، نظراً لاحتفاظه بـ «علاقات جيدة» مع الطرفين، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجيّة فؤاد حسين في مُقابلة تلفزيونية، مُشيراً إلى ان مِن مصلحة العِراق عدم توتر العلاقات في المنطقة، وأكد وزير الخارجيّة العِراقي ان التأثير الإيراني على بغداد «موجود»، ولكن ذلك لا يعني ان القرار بشأن القضايا المصيرية في بغداد بيد طهران وقال أيضاً ان العِراق لم يكُن له «سيادة»، إذ شهد تدخُلات عسكرية كثيرة على مدى العقود الماضية (مِنذُ الغزو الأمريكي)، مؤكداً ان بغداد بدأت تتنفس الصُعداء في عام 2017، بعد الانتِهاء مِن قتال «داعش»، وأخذت خطوات مهمّة نحو «السيادة»، ولكن ليس بشكلٍ كامل. وأضاف حسين؛ ان جانباً مِن عدم تحقيق السيادة كامِلةً، بسبب «تأثير بعض دول الجِوار على المُجتمع العراقي، مثل إيران»، لافِتاً إلى ان «هناك ارتباطات فكرية وأيديولوجية مع طهران، وهذا واقع»[4].

(1) عادل الجبوري، عِراق2022 مِن الانسِداد إلى الإنفراج.. ماذا عن2023؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.almayadeen.net/articles/30-12-2022

(2) حول عصابات داعش يُنظر: باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015. ويُنظر: هِشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العِراق والشام، ط1، دار الحِكمة، لندن، 2015.

(3) نقلًا عن: أحمد الدباغ، عام صعب على العِراق في2022.. كيف سيكون الوضع في2023؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/politics/2023/1/2

(4) نقلًا عن: ميدل ايست نيوز، وزير الخارجية العِراقي: التوتر بين الولايات المُتحدة وإيران يؤثر على العِراق، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://mdeast.news/ar/2023/02/16

علاوة على ان التطورات السياسيّة في تُركيا وإيران تلقي بظلالها طويلة الأَمد على الوضع السياسي والأمني في العِراق وستظل كذلك، إذ استهدفت كُل مِن تُركيا وإيران مجموعات المُعارضة الكرديّة المُتمركِزة في إقليم كُردستان العِراق بصواريخ الطائرات بدون طيار، كما هددت طهران حتى بالتوغل البري لإقليم كُردستان العراق. وتلقي إيران باللوم على جماعات المُعارضة الكرديّة الإيرانية -بِما في ذلك تِلك التي حصلت على اللجوء في إقليم كُردستان العراق قبل 15 عاماً- في تقديم الدعم لحركة الاحتجاج التي انفجرت في أيلول/سبتمبر 2022 في المُدن الإيرانية.

تلقي تُركيا بدورها باللوم على مُقاتلي حزب العُمال الكُردستاني (PKK) في تنفيذ انشطة إرهابية ضد الأَراضي التُركية، ودعم جماعات المُعارضة الكرديّة السورية. واستخدمت القيادات في كُل مِن إيران وتُركيا هذه الهجمات لصرف الانتباه عن المظالم المحلية لديهما. وتُظهر استطلاعات الرأي ان قطاعات كبيرة مِن العراقيين يشعرون بالاستياء من تجاهل جيرانهم سيادة بِلادهم بشكلٍ روتيني، ومِن ثَمَّ ستجد كُل مِن إيران وتُركيا أَدواراً مُتزايدة لقدرتهما على التأَثير في الوضع داخل العِراق، ويرجع ذلك أَساسا إلى ان الديناميكيات السياسيّة المحلية في العِراق تعكس بشكلٍ مُتزايد صورة الرأي العام الغاضب[1].

وما يؤَسف قوله حقاً، هو عدم إمكانية العِراق مِن تأَدية دور مِحوري في ملفات المنطقة لأنه جزء مِن المُشكِلة لا الحل، ولاسيما الملفات الخطرة التي تنتظر العِراق في عام 2023 مِنها، «حزب العُمال الكُردستاني» التركي، وملف جرف الصخر[2]. ولا شك؛ انّ ضعف التخطيط الاستراتيجي في العِراق جسد وسيُجسد تحدياً كبيراً وخطيراً وكابِحاً أَمام بروز دولتنا بوصفها قوة مؤثرة وفاعِلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودليل ذلك هو الإِخفاق في تحقيق العديد مِن الأَهداف الوطنية، وعلى رأَسها استِعادة مكانة العِراق في البيئتين الإقليمية والدوليّة[3]. ان مُشكِلة السياسة الخارجيّة العراقيّة بعد عام 2003 انها غدت جزءً مِن لُعبة سياسيّة تتبادلها الأحزاب السياسيّة على وفق قاعِدة (انا الأَجدر بهذه الوزارة) مِن الفئة الأخرى، ومِن ثُم بات القاسم الانتخابي وليس المهني هو المقياس لإدارة تِلك المؤسسة، مِما أَدى إلى تغييب التوافق السياسي في صياغة القرار السياسي الخارجي وتبني رؤَية مُحددة تجاه التحديات المُحيطة بدولتنا[4]. كما ان هناك عوامل وأَسباب عديدة أَدت ولا زالت تؤدي إلى هجر الخطط الاستراتيجيّة ونهايتها في العِراق بعد صياغتها، ومِن أَهمُها ان أَغلب تِلك الخطط الاستراتيجيّة هي دخيلة، وتم وضعها مِن اناس غير أكفاء وبتدخل خارجي، فضلاً عن ابتعادها عن الواقعية؛ فالكثير مِنها لم تُنفذ بِحكُم ان الأَهداف الموضوعة فيها ليست مُتناسِبة مع الإِمكانيات والموارد الماديّة والبشرية[5].

(1) رندا سليم، العِراق ينهي أَزمته السياسية المُستمرة مِنذُ عام ويتطلع إلى تحسين العلاقات الاقليمية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2023/01/16

(2) SPUTNIK عربي، ما هي أَخطر الملفات التي تنتظر العِراق في العام القادم2022، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/29-12-2021

(3) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العِراقي في ظل المُتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد20، كُلية العلوم السياسية، جامِعة تكريت،2020، ص67.

(4) مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقية بعد عام2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2018، ص216.

(5) عِصام بن يحيى الفيلالي (مُشرِفاً)، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسِلة إِصدارات نحو مُجتمع المعرفة، الإِصدار التاسع والعشرون، جامِعة الملك عبد العزيز، مركز الدِراسات الاستراتيجية، الرياض،2010، ص23.

كما ان غياب التوافقات السياسيّة الداخليّة أثرت وستؤثر في موقفنا الخارجي مِن القضايا الإقليمية الراهِنة وتطوراتها[1]. كما انه برغم الصِراعات العديدة التي تشهدها البيئة الداخليّة والخارجيّة، إلاّ ان هناك صِراعاً دائماً أدى إلى بلورة توترات واضطرابات أَمنيةٌ وخلخلةٌ في الأَدوار الإقليمية والتوسُع الجُغرافي، على نحوٍ أَفرز أَدواراً جديدة وتدخُلاً في الشأن الداخلي[2]. ومِن أَبرز التحديات التي ستواجه مُخطِط سياستنا الخارجيّة تكمنُ في البيئة الداخليّة وغياب الإستقرار السياسي والمؤَسساتي الداخلي بشكلٍ سيربك الخِطاب العِراقي خارجياً ويؤثر على رجاحته، ناهيك عن البيئة الخارجيّة والاجندات المُتعارِضة في ظل غياب متانة الاقتصاد الوطني، وغياب القوة العسكريّة الضرورية لضمان الردع مع البُلدان المُجاوِرة[3].

وعلى الصعيد الاقتصادي، يُعد العراق واحِداً مِن أَكثر البُلدان اعتِماداً على النفط في العالم، فعلى مدار العِقد الماضي شكلت عائدات النفط أَكثر مِن (99 في المائة) من صادراته، و(85 في المائة) مِن موازنته الحكوميّة، و(42 في المائة) مِن إجمالي ناتجه المحلي. ومِن شأن هذا الاعتِماد المُفرط على النفط ان يُعرّض البِلاد لتقلُبات الاقتِصاد الكُلي، في حين تقيد أَوجه الجمود في الموازنة حيز الانفاق المُتاح في الماليّة العامّة، كما تحدُ مِن أَي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلُبات الدورية[4]. ولا سيما إذا ما توقعنا بأنّ أسعار النفط الحالية لا يمكن ان تستمر في ظل التغيير المُستمر الذي يسود العلاقات الدوليّة، بعِبارة أَخرى، الأَسباب التي دعت إلى الزيادة في أسعار النفط، مثل: الحرب الروسية- الأَوكرانية، وتلاشي خطورة فايروس كوفيد-19، قد تتغير باتجاه انتِهاء الحرب أو ظهور وباء عالمي جديد يدفع الاقتِصاد العالمي إلى الركود ومِن ثُم انخِفاض الطلب على النفط. وهذه ستدفع حتماً إلى تدهور أسعار النفط ومِن ثَمَّ تراجع إيرادات النفط التي تُشكل أَكثر مِن 95 في المائة مِن إيرادات الموازنة العامّة.

استِحقاقات العام القادم

ان العِراق سيكون في العام 2023 أَمام استَحقاقات جديدة ومهمّة على مستوى صِناعة القرار السياسي والحكومي وطبيعة التعامُل مع التكليف بمهام مسؤَوليات إدارة الدولة.

فمع نهاية العام 2022، يتطلع العراقيون لإنهاء وجود بؤَر الإرهاب في البِلاد، لاسيما بعد الانتِصارات التي حققتها القوات الأمنيّة ضد الخلايا النائمة، فضلاً عن العمليات النوعية التي نفذت بحق المطلوبين للقضاء[5].

(1) حيدر علي حسين، اتجاهات مُستقبلية في علاقات العِراق الاقليمية، مجلة المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، مُجلد14، العدد61، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، الجامِعة المُستنصرية، بغداد،2018، ص ص13-14.

(2) خضر عباس عطوان، مُستقبل دور العِراق السياسي الاقليمي، مجلة دِراسات دولية، العدد33، مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2007، ص158.

(3) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي: مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد52، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،2016، ص110.

(4) البنك الدولي في العِراق، العِراق عرض عام، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

(5) نصار الحجار، عام2022.. الطريق مُمهد لإنجاز أَمني «كبير»، وكالة الأَنباء العِراقية (واع)، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://www.ina.iq/145120-13-12-2021

وعن عام 2023، فمِن المتوقع ان يستمر الحال على ما هو عليه، وان تشن القوات الأمنيّة مزيداً مِن الضربات ضد تنظيم داعش، مع التأكيد على ضرورة إعادة تقويم الجهد الاستخباري والعمل على انهاء التنظيم نهائياً، خاصّة انه بات يلجأ لعمليات نوعية، وهو ما يتطلب تحركاً ذكياً بالمُقابل. وعن الوضع الأمني العام، فانه سيعتمد على مدى استِقرار المجال السياسي، والذي قد يؤدي تراجعه لعودة استِهداف السفارة الأمريكيّة والمنطقة الخضراء مرةً أخرى، وهو ما قد يضع حكومة السوداني في موقف صعب شبيه بِما حصل مع حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي[1].

وبالنسبة للسياسة الخارجيّة، فإنّ رئيس الحكومة الجديدة محمد شياع السوداني أشار إلى انه سيعتمد سياسة التوازن، ولاسيما فيما يتعلق بالعِداء بين الولايات المُتحدة وإيران، كما أكد على علاقات راسِخة وعميقة مع الدول العربية، ومِن ضمنها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الأردن ومصر في المجالات الاقتصاديّة والطاقة قبل كُل شيء. وأخيراً، تعهد رئيس الحكومة بمواصلة علاقات جيدة مع جيرانه المُباشرين إيران وتُركيا، والحِفاظ على بغداد كمِحور للحِوار السعودي الإيراني[2].

ومِن هنا وجدنا العِراق أدى ولا يزال يؤدي دوراً مُهِماً في المنطقة، إذ أسهمت الوساطة العراقيّة إلى حدٍ كبير في ترطيب الأجواء وتجاوز الخِلافات التي عانت مِنها المنطقة كثيراً. وبحسب مصادر سياسيّة، فإنّ العِراق استضاف خمس جولات مِن المفاوضات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بهدف تطبيع البلدين لعلاقتهما المقطوعة مِنذُ كانون الثاني/يناير 2016. فضلاً عن بحث التمهيد للحِوار الأمريكي الإيراني سِواءً في بغداد أو عبر القناة الدبلوماسية العراقيّة، فضلاً عن العلاقات الاستراتيجيّة مع الأردن ومصر وعلاقات التعاون الاستراتيجيّة والاقتصاديّة مع السعودية ودول الخليج العربية، علاوة على ذلك، العلاقات مع تُركيا التي أصبحت مهمة، كُل هذا يمكن ان يمنح العِراق فرصة لاداء دور مُهِم في علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والحرب على الإرهاب، بجانب تطوير علاقات التعاون مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي وغيرها مِن الدول الصناعية المهمّة[3]. وهذا ما أشار إليه السوداني والعديد من حُلفائه في الإطار التنسيقي إلى انهم يدعمون مهمّة «المشورة والمُساعدة العسكريّة والتمكين» التي تُقدمها الولايات المُتحدة للعِراق، مُدركين تماماً ان العِراق لا يزال بحاجة إلى مُساعدة الولايات المُتحدة في قتاله ضد جيوب داعش المُتبقية. كما أيدوا موقفاً مُشابِهاً تجاه مهمّة بِناء القدرات طويلة المدى للقوات الأمنيّة العراقيّة، التي يقوم حلف شِمال الأطلسي (الناتو). وعلى نقيض سلفه، ستكون علاقة السوداني أقل توتراً مع إيران، بالنظر إلى حقيقة ان إيران تنظر له ولحلفائه بإيجابية. مِن ناحيةٍ أخرى، لا تزال الحكومات العربية، ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي، متخوفة في وجود حكومة مدعومة مِن قِبل الإطار التنسيقي

(1) نقلًا عن: أحمد الدباغ، عام صعب على العِراق في2022.. كيف سيكون الوضع في2023؟، مصدر سبق ذِكره.

(2) Sputnik، السوداني: سياسة العِراق متوازِنة في العلاقات الدولية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://sputnikarabic.ae/20230306/06-03-2023

(3) طارق محمد ذنون، الدبلوماسية العِراقية: نحو إدراك للفكر الاستراتيجي للقوى الفاعِلة (U.S.A – إيران- تُركيا)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة: الدبلوماسية العِراقية وأثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني 2022.

في بغداد. والأمر متروك للسوداني ليثبت لهم انه رئيس حكومة فعلاً وليس مُجرد «مدير»، كما يزعم بعض حُلفائه في الإطار التنسيقي[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي وفّر إرتفاع أسعار النفط للاقتصاد مُتنفساً كانت الحكومة في أمسّ الحاجة إليه، بعد الاقتراب مِن الدخول في أزمة ماليّة في العام 2020. يتعافى الاقتِصاد بصورة تدريجية في خضمِّ مواطن الضعف الأساسيّة الأخذة في الازدياد، ويُتوقَّع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ان ينمو بنسبة 8 في المائة في العام 2022، بسبب زيادة الانتاج النفطي بنسبة 12 في المائة. ويُتوقَّع في الوقت ذاته ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، بوتيرة أكثر اعتِدالاً، مقدارها 3 في المائة، بعد انتعاشها بنسبة 21 في المائة في العام 2021. وقد تم احتواء التَّضخُّم نسبيًّاً، ليبلغَ 5 في المائة في المتوسط خِلال الأشهر العشرة الاولى من العام 2022 ويُتوقَّع للإنتاج النفطي بأنّ يرتفع بصورة تدريجية من (4.4) مليون برميل يوميا إلى (5) ملايين برميل يوميا بحلول العام 2027. كما يُتوقَّع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بأنّ يتسارع فيبلغ 4 في المائة في العام 2023، بفضل الحافز الذي نشأ مِن قانون الدعم الطارئ للأمن الغِذائي والتنمية[2].

سُبل مواجهة المُشكِلات والاستِحقاقات

التحديات كبيرة أمام الحكومة الحالية ليس أقلها تحدي توفير الخدمات ومِنها الطاقة الكهربائيّة، وتحدي إقرار الموازنة للإيفاء بقرار تثبيت المُتعاقدين مع الدولة لتمويل مُرتباتهم، فضلاً عن تحدي تدهور قيمة الدينار تِجاه الدولار. هذه الإشكاليات تُرتب كثيراً من التحديات أمام الحكومة في ترتيب علاقاتها الخارجيّة الإقليمية والدوليّة، وتتطلب العمل على مُعالجتها ومواجهة تداعياتها داخلياً وخارجياً، قبل العمل على ملف العلاقات الإقليمية والعمل على تعزيزها.

ولا يختلف إثنان في القول؛ ان المُحدد الجُغرافي يُجسد واحِداً مِن أهم أُسُس السياسة الخارجيّة العراقيّة والتي انطلقت مِن خصوصية الموقع الجيوستراتيجي للدولة[3]. فالقدرة على توظيف هذا الموقع على وفق مصلحة الدولة والمصالح المُشتركة مع البيئة الإقليمية والدوليّة تُحقق المبدأ المُهم والأساس وهو عنصر التوازن في التعاطي مع مُختلف دول العالم. وهنا يكون العِراق نقطة التقاء لدول الجِوار ومِن خِلالها نحو البيئة الدوليّة الاوسع، بدلاً ان يكون نقطة صِراع مصالح أو ساحة مُشكِلات دوليّة[4].

(1) صندوق النقد الدولي، جمهورية العِراق البيان الخِتامي الصادر عن خُبراء الصندوق بشأنّ بعثة مشاورات المادة الرابِعة للعام2022 بعثة المشاورات، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/202207/12//iraq-staff-concluding-statement

(2) صندوق النقد الدولي، جمهورية العِراق: البيان الخِتامي الصادر عن خُبراء الصندوق بشأنّ بعثة مشاورات المادة الرابِعة للعام2022بعثة المشاورات، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/202207/12//iraq-staff-concluding-statement

(3) محمد عدنان محمود، التوازن الاستراتيجي والسياسة الخارجية في علاقات العِراق الدولية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الرابط: https://alsabaah.iq/29051/22-08-2020.

(4) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي.. مصدر سبق ذِكره، ص ص107-110.

وانطِلاقاً مِن مركزية ومحورية المكانة الجيوسياسيّة ينبغي ان يكون الاداء الاستراتيجي العِراقي في عام 2022 متوجِهاً نحو إعادة ترتيب علاقة العِراق مع بُلدان المنطقة وتبني مواقف مُطمئنة لتِلك البُلدان، ومواجهة جملة مِن التحديات في مُقدمتها تحدي الاقتدار؛ فاستِعادة المكانة والدور تتطلب توفر إمكانيات سياسيّة واقتصاديّة وعسكرية لدولتنا، ومِن ثُم مواجهة تحدي الاستمرارية. والتحدي الثالث ينبع مِن ضعف القدرة على الإدارة وتشابُك المُشكِلات وتعقدُها وعدم القدرة على لعب دور الموازن، وتحدياتٌ كهذه تتطلب قوة وإرادة وتماسُك في القاعدة الاقتصاديّة وإلى الثقة الوطنية، فغياب تِلك الضروريات الثلاثة تجعل العِراق عاجِزاً عن صون أَراضيه بوجه التهديدات الخارجيّة[1]. فالعِراق دولة مهمّة على صعيد الموارد والثروات والموقع الجيوستراتيجي للمصالح الدوليّة وغيرها، لذا عليه ان يتخذ أو يؤدي دور الحياد في علاقاته السياسيّة والاقتصاديّة وعلاقات التعاون مع دول الجِوار، فليس له مصلحة في ان ينحاز إلى إيران ضد تُركيا والعكس، أو نحو السعودية ضد إيران، وهو يملك قدرات يمكن استخدامها عبر الحياد، لضمان السلم والأمن والتعايُش بين الدول، هذه هي المبادئ الكُبرى لميثاق الأُمم المُتحدة[2].

ومِن هنا ينبغي مِن مُخططي الاستراتيجيّة الأمنيّة التركيز على تعميق الاتصالات مع العمق العربي والإقليمي في مجالات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي عبر إبرام اتفاقيات أَمنيةٌ مُشتركةٌ بشكلٍ تكون ضامِنةً لتحقيق الإستقرار الأمني لبلدنا وللدول المُجاوِرة في مواجهتها للإرهاب[3] فالأوضاع الجيوسياسيّة والاضطرابات الأمنيّة التي يشهدها العِراق لا تؤهله للانحياز لهذا الجانب أو ذاك ضمن محاور التنافُسات القائمة أو التي ستنشأ. ومِن هنا ينبغي السعي نحو المُحافظة على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأَوراق المناورة تجاه بُلدان المُحيط الإقليمي، والعمل على تصفير المُشكِلات وتجنُب الخِلافات معها. وهذا يُحتم على الحكومة التعامُل مع إيران على وفق إسلوب الندية والاحتِرام المُتبادل، دون أَي تجاوزات مِن أَي طرف تجاه الآخر، ولكي يتم ذلك ينبغي عودة العِراق إلى مكانته الطبيعية في النِظام الإقليمي والدولي، كي تعي إيران حقيقة ثقل العِراق الاستراتيجي وحجمه، وينبغي عدم جعل بلدنا طرفاً أو ساحةً في أَي صِراع إيراني- خليجي- أَمريكي، بل ينبغي التحرُك وفق مصالحنا الاستراتيجيّة لتبني الموقف المُلائم تِجاه صِراع كهذا. كما يجب التعامُل مع تُركيا بشكلٍ يكون ضامِناً لمصالح العِراق، لا سيما فيما يخص زيادة حصّة العِراق مِن مياه نهري دجلة والفرات. فضلاً عن أَهمية دفع العِراق إلى تفعيل مُشاركته في الاتفاقيات والمُعاهدات الدوليّة المُتعلِقة بحقوق الانسان والديمقراطية، وتفعيل العلاقات العراقيّة مع القِوى الكُبرى المؤثرة وتعزيزها للإسهام في إعمار بلدنا[4].

وعلى مستوى العلاقات الخارجيّة أيضاً، فإنّ السعي خلف التوازن في العلاقات مع إيران والولايات المُتحدة، قد لا ينجح في ظل التعارض وعدم الاتفاق بين الطرفين، وفشل الجهود الدوليّة لإحياء الاتفاق النووي. عليه لا بُد مِن رؤية واضِحة في العلاقات الدوليّة والسياسة الخارجيّة تُقدم مصالح العِراق أولاً، وهذا يستلزم حكومة وطنية ذات استقلالية في قرارها السياسي الخارجي وعلاقاتها الدوليّة.

(1) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العِراقي في ظل المُتغيرات الدولية، مصدر سبق ذِكره، ص69.

(2) المصدر نفسه.

(3) مجموعة باحثين، العِراق وعلاقاته الخارجية: الواقع والآفاق، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، الجامِعة المُستنصرية، بغداد،2012، ص ص77-78.

(4) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي.. مصدر سبق ذِكره، ص ص107-108.

وعلى ما يبدو ان ضعف التخطيط الاستراتيجي في العِراق جسد وما يزال يجسد تحدياً كبيراً وخطيراً للأَمن الوطني العِراقي وكابِحاً أمام بروز دولتنا كقوة مؤثرة وفاعِلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وما مطلوب فعله، هو[1]:

- ان التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى إِمكانات لها قدرة التوقع والتنبؤ المُستقبلي[2]، خاصّة ان بلدنا بِحاجة إلى رؤَية تخطيطية يقع على عاتقها مواجهة التحديات الأمنيّة والاقتصاديّة التي غدت تعصف بمنظومتنا المؤسساتية، عبر بلورة برنامج حكومي ثابت الأَركان مع آليات تخطيطية يجب اعتمادها للتصدي لقادم التحديات، بمعنى تبني التفكير والتخطيط الاستراتيجي الناجِعان قبل البدء بإيجاد حلول لِلمُعضلات وضبط أَداء المنظومة الاستراتيجيّة الشامِلة وتحسينها في ظل الإِمكانيات المتوفرة، خصوصاً ان الأَزمات باتت سِمةٌ أساسيّة مِن سِمات البيئة الاستراتيجيّة الداخليّة، مِما اوجب استِخدام التخطيط كأسلوب لمواجهة تِلك الأَزمات، عبَّر توظيف آليات التكيُف مع المُتغيرات الإقليمية والدوليّة المُتسارِعة والمُتلاحِقة والمُفاجئة في أَغلب الأَحيان، فتصبح الضرورة ماسة لتجنُب تِلك المخاطر لبلوغ حالة مِن الإستقرار النسبي للوضع الأمني العِراقي على مُختلف الأصعدة[3].
- بغية إجراء التغييرات المطلوبة لرسم سياسة خارجيّة رشيدة وجدية ترتقي إلى مستوى التحديات القائمة، ينبغي على الحكومة القادِمة أولاً: تشكيل وحدة مُتخصصة، ضمن مكتب المُستشارين التابع لرئيس الوزراء، تُسهم في رسم ومُتابعة تنفيذ وتقويم السياسة الخارجيّة بالتعاون مع وزارة الخارجيّة ومع السلطة التشريعية. وثانياً: الحرص على اختيار الكفاءات المُتميزة مِن السُفراء للبقاء في مركز الوزارة. ثالثاً: الاهتِمام الجدي بمركز الخدمة الخارجيّة واختيار كوادر تدريسية كفؤة لضمان رفع مستوى التكوين والتدريب للكادر الدبلوماسي، وكذلك السعي لتطوير البحث العلمي في المجالات الاستراتيجيّة والجُغرافية السياسيّة والاقتصاديّة كما هو الحال في الدول المجاورة. ورابعاً: العمل على توفير الأَموال والكوادر لمكتبة الوزارة المُتقادِمة لتتحول إلى مركز متطور ومُتجدد للبحث والمعلومات.
- إعادة هيكلة الدبلوماسيّة العراقيّة وبنائها على وفق أَسُس المهنية والإِدراك الشامل بطبيعة التحديات التي تواجه العِراق والعالم للتمكُن مِن التصدي لها؛ كتحديات الإِرهاب والحرب عليه والعولمة وغيرها، لتمكين شعبنا مِن إعادة بناء بلده عبر توفير دبلوماسية ناجِعة وواعية لواقعها ولمُحيطها[4].

(1) مروان سالم العلي وفائق حسن الشجيري، علاقات العِراق الدولية 2020، في: حسن لطيف الزبُيدي وأَحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (مُحرِرون)، العِراق2020: التقرير الاستراتيجي، مركز الرافدين للحِوار، النجف الأَشرف،2021، ص197-199. كذلك يُنظر: حازم حمد موسى، التقييم الاستراتيجي للدبلوماسية العِراقية الاقليمية (حكومة الكاظمي أَنموذجاً)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(2) نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأَزمة، جامِعة الزرقاء، كُلية الاقتصاد والعلوم الإِدارية، عمان،2009، ص14.

(3) محمد ميسر فتحي، المُتغيرات الاقليمية وتأَثيرها في أداء السياسة الخارجية العِراقية، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(4) غانم علوان الجُميلي، السياسة الخارجية، ط1، وزارة الخارجية العِراقية، الدائرة الصحفية، بغداد،2013، ص13.

- بلورة دور فاعِل ومؤثر للعِراق في المؤتمرات والمحافل الدوليّة وتفعيله.
- حاجة العِراق لاستِعادة سيادته واستقلالية قراره السياسي المفقودان، وتثبيت دعائم الإستقرار الداخلي وتبني منهج واضِح في التعامُل مع الأَطراف الدوليّة، لذا ينبغي مِن مُخطط السياسة الخارجيّة الانغِماس في العلاقات الدوليّة وتحقيق حضور دبلوماسي في المحافل الدوليّة لترسيخ الثِقة المُتبادِلة[1].
- الحاجة الماسّة لإحياء البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجيّة (الدبلوماسية الاقتصاديّة) بشكلٍ خاص وذلك للاعتبارات الاتية:

ـ أولاً: شهدت العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة بشكلٍ عام، والعمل الدبلوماسي بشكلٍ خاص، تغيرات هائلة احدثتها العولمة خِلال العقدين الماضيين في حركة التجارة العالمية وتحرك رؤوس الأَموال والانتِشار الكبير للمعلوماتية. لذا، أَصبح مِن الضروري ان تتكيف السياسة الخارجيّة لمواكبة هذه التطورات بغية فك عزلة العِراق وتسهيل اندماجه المدروس في الاقتصاد العالمي المُتسارع في الانفتاح والتطور.

ـ ثانياً: على الرغم مِن ان وزارة الخارجيّة وضعت استراتيجيّة تؤَكد أَساساً على مهام إِسناد عمليّة البِناء والتعمير وتنمية الاقتصاد، كما يتضح ذلك على موقع الوزارة الالكتروني، لم تقُم الوزارة طيلة الأَعوام الماضية، ببذل أَي جُهد يُذكر في هذا المجال. إذ لم تشهد المدة الماضية دوراً ملحوظاً للوزارة لا في مُعالجة إلتزامات العِراق الماليّة مِن ديون وتعويضات، ولا في جذب رؤوس الأَموال الأجنبيّة والتكنولوجيا التي يحتاجها العِراق للبِناء والاعمار، ولا حتى المُساهمة في توجيه ودعم العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة مع دول الجِوار وبقية بلدان العالم، وفي كُل الأَحوال، فإنّ هذا الأَمر لا يُثير الاستِغراب ما دامت وزارة الخارجيّة لا زالت تُعاني مِن افتقارها لدائرة اقتصاديّة يُناط بها انجاز هذه المهمات الحيوية، ولا يوجد بين كوادرها إلّا ما ندر من لهم التكوين والخبرة اللازمة في هذا المجال، ناهيك عن ضعف علاقاتها مع الوزارات ومؤَسسات الدولة الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص ومُنظمات المُجتمع المدني، تلك العلاقات الضروريّة والأساسيّة لِمُمارسة الدبلوماسيّة الاقتصاديّة الفعّالة المطلوبة. وعليه؛ انّ مُعالجة هذا الخلل الكبير في السياسة الخارجيّة يقتضي الاهتمام الجدي بتأَسيس دائرة اقتصاديّة في وزارة الخارجيّة وتوفير المُستلزمات الضرورية كافة لتقوم هذه الدائرة بنشاطاتها بالشكل المطلوب[2]. فضلًا عن بِناء الاقتصاد العِراقي معرفياً وتكنولوجياً عبر دمج اقتِصادنا بمنظومة الاقتصاد العالمي، وإِغراء الدول الصِناعية الكُبرى بالاستثمار فيه لربط مصالحها بالعِراق حتى يكون بإِمكان دولتنا مِن بلوغ مكاسب مهمّة مِن تِلك البُلدان تُسرع مِن عودة العِراق إلى مكانته الدوليّة التي يستحقها.

(1) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية العِراقية (المعوِقات واستراتيجيات النجاح)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(2) أَكرم محمد حسن، مُقترحات نحو إِصلاح السياسة الخارجية العِراقية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://elaph.com/Web/opinion/2010/6/567224.html

وعلى الرغم من التحديات السياسيّة والاقتصاديّة التي يواجهها العِراق في الوقت الراهن، ثمة ثلاث مجالات للتركيز يمكن ان تُساعد على تحقيق تنويع النشاط الاقتصادي، والنمو، والإستقرار[1]:

- **الاول:** انّ الحفاظ على السلام يمكن ان يكون في حد ذاته مُحرِكاً قوياً للنمو، وفي الأجل القصير يجب ان يركِّز العِراق على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مِن خِلال انجاز ونشر تقارير مُراجعة وتدقيق الحِسابات الحكوميّة في الوقت المُناسب، وتحسين الإطار القانوني، والارتقاء بعمليّة رقمنة المؤسسات الحكوميّة، وتبسيط الفساد، وتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية للنزاهة ومُكافحة الفساد للمدة 2021–2024 وتبسيط الهيكلية المؤّسسية لِمُكافحته[2].
- **الثاني:** إستغلال الإمكانيات التصديرية للعِراق للمُساعدة في تنويع النشاط الاقتصادي بعيداً عن إنتاج النفط، والاتجاه نحو التجارة والتكامُل، ويتمتع العِراق بموقع جُغرافي يؤَهله ان يكون مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، لكن أداءه على صعيد الخدمات اللوجستيّة يتأَخر كثيراً عن أَداء نُظرائه إلى درجة انه أَصبح نقطة اختناق إقليمية.
- **الثالث:** النهوض بالقطاعات الإنتاجية غير النفطية لتصبح ركيزةً أساسيّة مِن ركائز اقتصاد أَكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص.

مِما ذُكر أَعلاه، يمكن الاستنتاج بأنّ الإصلاح الهيكلي لوزارة الخارجيّة والتغيير الجدي في صياغة السياسة الخارجيّة وتنفيذها لا بُد من ان يصبح مِن اولويات الحكومة في المرحلة المُقبِلة. ولا بُد مِن التذكير في النهاية بأنّ نجاح السياسة الخارجيّة يعتمد أيضاً وبشكلٍ واضح على نجاح مُجمل السياسات العامّة للحكومة. فكُلما كانت السياسات العامّة تتسم بالاتِساق والتكامُل والوضوح والإصرار كُلما ارتفعت فرص نجاح السياسة الخارجيّة العراقيّة.

انّ العِراق ما زال خاضِعاً للمؤثرات الخارجيّة، وبمُتابعة الملف الخارجي للعِراق يظهر ان هامش الاستِقلالية التي تتمتع بها السياسة الخارجيّة ما زال ضيّقاً، فمُجمل المشاريع الإقليميّة والتفاعُلات الدوليّة كانت مبنية بالأَساس على ردود الأَفعال، وحتى في حالة مُمارسة الفعل تواجه الحكومة ضغوطاً داخليّة حادة مِن الكُتل والتحالُفات السياسيّة، وهو مؤشر مُهِم لفهم الطبيعة التي تُدار بها السياسة الخارجيّة بعد عام 2003، ومِن ثَم ان عام 2022 يمكن ان يؤسِّس لقاعدة مهمّة للعمل الخارجي، لتحقيق تحولات مهمّة على الصعيد الخارجي في العام 2023.

فدولةٌ مثل العِراق بِحكُم علاقاتها وارتباطاتها لا يمكنها ان تعتمد سياسة أو مبدأ الانكِفاء على الذات وكُل

(1) مروان سالم العلي (واخرون)، الحوكمة الرشيدة وإدارة المؤسسات الدستورية في الدولة العِراقية في ظل المُتغيرات الدولية، ط1، شركة دار أَكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2022، ص61.

(2) تقرير البنك الدولي، النهوض مِن واقع الهشاشة: كيف يمكن للعِراق تحقيق النمو والاستقرار مِن خِلال تنويع النشاط الاقتصادي؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020.30/09/

دول العالم تقريباً تحتاج إلى بعضها البعض سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً، فالعلاقات الدوليّة أصبحت تكامُلية وتنتهج الاعتِماد المُتبادل بشكلٍ كبير والتفاعُل الإقليمي والدولي، والدول في الوقت ذاته ليست جميعها تعتمد المحاور والتكتّلات لأنها ستكون في موقع الضعف والاحتياج لمحور مُعين مُقابل العدائية لِمحور آخر وتقاطع استراتيجي معه، وهذا الأمر يصعب في العِراق بفعل تعدُدية واقعه السياسي والاجتماعي، فضلاً عن سعيه إلى التوازن في تعاطيه مع دول العالم وطبيعة وضعه الإقليمي المُتداخل اجتماعياً مع وضعه الداخلي، والذي يحتّم عليه عدم انتِهاج مِحور على حِساب محور آخر، لذلك تبقى استراتيجيّة التوازن والتكافؤ في التعاطي الدولي هي الانسب لدولتنا في سياستها الخارجيّة.

ولا بُد هنا مِن الإشارة إلى ان القدرة على بِناء سياسة خارجيّة متوازِنة وغير مُتقاطِعة في بيئتها الإقليمية والدوليّة، تحتاج إلى وحدة الموقف على مُختلف المستويات الرسميّة وغير الرسميّة وعدم تشتُت الآراء أو التوجهات، بين الحكومة بصفتها تُمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسيّة والبرلمانيّة، ولعل المسألة الأَساس والمهمّة في هذا المجال هي تحديد اولويات السياسة الخارجيّة والاتفاق عليها بين جميع القوى وتبنيها كمُنطلق لاستراتيجيّة عِراقيةٌ ثابِتةٌ تؤمن بِها كُل الأَطراف السياسيّة العراقيّة، والتي يفترض ان تضع في أولى اولوياتها المصالح العُليا للدولة وعلى رأسها السيادة الوطنية، فالانطِلاق مِن مبدأ السيادة وترسيخه وعدم قبول تدخل أي طرف خارجي بالشأن الداخلي هو الأَساس في نجاح الدولة وقوتها.